

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الستون

الجلسة ٥٣٣١

الاثنين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد إمبر جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آيدهو
	الجزائر	السيد قطي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد منونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	رومانيا	السيد دومترو
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد شواسوتو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

إحاطة إعلامية يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

إحاطة إعلامية يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم اسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

أدعو السيد إغلند إلى شغل مقعد على طاولة المجلس. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد يان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

لم نتلق من ممثلي البلدان المهتمة طلبات بأن توجه إليهم دعوات للمشاركة في هذه المناقشة. كما لا توجد قائمة بأسماء المتكلمين في هذه الجلسة. لذا، أرجو من أعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات أن يبلغوا الأمانة العامة بذلك الآن.

أعطي السيد إغلند الكلمة.

السيد إغلند (تكلم بالانكليزية): هذه فرصة هامة جدا لنا لنوافي المجلس بمعلومات عن التحديات الكبيرة التي

يواجهها المجتمع الإنساني في أفريقيا في الوقت الحاضر، والتي تترتب عليها جميعا آثار إقليمية. وسأبدأ بما لا يزال يشكل أكبر عملية إنسانية في العالم - الأزمة في دارفور - وكذلك بتأثيرها على تشاد المجاورة.

ما فتئت العملية الإنسانية التي بدأت في أواخر عام ٢٠٠٣ فعالة هذا العام بصورة ملحوظة، بوجه الصعوبات الجمة. وما برح ما يقرب من ١٣٠٠٠ من العاملين في مجال الإغاثة الدوليين والقوميين يقدمون الغوث إلى أكثر من ٣ ملايين شخص في دارفور وتشاد. ويمكن قياس نجاح عملهم عن طريق الآلاف من الأرواح التي أنقذت، حيث انخفضت معدلات الوفيات بين الأشخاص المشردين بمقدار الثلثين خلال العام الماضي.

أود أن أشيد بالعمل البطولي لأولئك الرجال والنساء. ولكن يجب علينا أن ندرك أن عملهم وحياتهم تقع تحت تهديد متزايد وأن عملياتنا يمكن الآن أن تتعرض لعرقلات تامة بسبب تجدد الصراع في أي يوم وأي مكان من دارفور. ويجب أن نضع نصب أعيننا أن كل الذي بناه الآلاف من العاملين في مجال الإغاثة، بمئات الملايين من الدولارات على شكل مساهمات من المانحين، يمكن أن يدمر. وقد نكون على شفا فقدان هذه العملية الإنسانية الضخمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لأي قدر من الإغاثة الإنسانية أن يوفر لأولئك الذين يتهددهم الصراع ما ظلوا بحاجة إليه منذ اليوم الأول: الحماية الفعالة من أشرس أنواع العنف، والقدرة على العودة إلى ديارهم. ولا يمكن أن يحقق هذين الهدفين إلا وقف إطلاق نار فعال وحل سياسي وتواجد أممي دولي قوي.

ويتعين علينا أن نواجه الواقع الفظيع الذي يشهده زملاؤنا في الميدان ويبلغون عنه يوميا. فالقتل لم يتوقف. وعمليات الاغتصاب مستمرة، وكذلك أعمال الحرق

أقرب وقت ممكن: وجود يمكن أن يوفر حماية أكثر فعالية ويسمح للأشخاص، في نهاية المطاف، بالعودة إلى ديارهم. وذلك التواجد الموسع مطلوب سواء نجحت محادثات أبوجا أم لم تنجح. وليس من الصحيح أن يكون عدد العاملين في المجال الإنساني في دارفور ضعف عدد موظفي الأمن الدوليين. لذا فإنني أناشد المجلس بشدة أن يظهر الإحساس بالإلحاحية والعزم الضروريين لبلوغ الأهداف المحددة في قراراته وللمساعدة في إنهاء هذه الأزمة.

والمسألة الثانية التي أود أن أتناولها هي الأزمة الإقليمية الناجمة عن أنشطة جيش الرب للمقاومة في أوغندا والسودان، ومؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي منتصف أيلول/سبتمبر، عبرت مجموعة من المقاتلين من جيش الرب للمقاومة من السودان إلى الشمال الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي لا تزال مرابطة في تلك المنطقة الحدودية، وتوجه تهديدات إلى جزء كبير من منطقة غرب الاستوائية بجنوب السودان. وما فتئت هجمات جيش الرب للمقاومة على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني تتصاعد، مقوضة بصورة خطيرة قدرتنا على تقديم الإغاثة إلى الملايين من الأشخاص ومعرقلة عودة اللاجئين التي طال انتظارها إلى جنوب السودان. ولئن كان العدد الكلي لمحاربي جيش الرب للمقاومة لم يزد، فإنهم انتشروا في منقطة أكبر وباتوا يشكلون الآن تهديدا كبيرا للأمن الإقليمي، مما يترتب عليه من عواقب مزرية لعدة ملايين من الأشخاص.

وقد تمثل الأثر المحدد لأنشطة جيش الرب للمقاومة على العمليات الإنسانية في ما يلي.

في شرق أوغندا، تُفقد المكاسب مع تدهور الأمن. وانخفضت قدرة الوصول إلى ما يقرب من ١,٧ مليون من الأشخاص المشردين داخليا المتواجدين في مخيمات في المناطق الشمالية في الأشهر الثلاثة الماضية. وأعاقت أعمال العنف

والنهب والتشريد القسري التي أبلغت المجلس بها للمرة الأولى قبل أكثر من ٢٠ شهرا. وأثناء الثلاثة أشهر المتتالية الماضية، ظلت الحالة تتدهور. وكان الوصول الإنساني أقل خلال هذه الفترة مما كان عليه في أي وقت آخر منذ الإحاطة الإعلامية الأولى، في بداية نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد تشرد أكثر من ٢٠٠٠٠ شخص في الأسابيع القليلة الماضية وحدها. وفي تطور جديد مقلق إلى حد كبير، تتعرض مخيمات الأشخاص المشردين نفسها للهجوم بصورة متزايدة من قبل المليشيات.

إن آثار الطفوح الإقليمي لهذه الأزمة على تشاد وآثار عبور الجماعات التشادية إلى غرب دارفور تثير أيضا قلقا كبيرا. فلا تزال التوترات شديدة بين ٢٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين السودانيين والمجموعات التشادية المضيفة. ويستمر الإبلاغ عن الهجمات التي تشنها على المدنيين الأبرياء الجماعات المسلحة التي تعبر من السودان، بما في ذلك المجزرة التي حدثت في مودينا في ٢٥ أيلول/سبتمبر، والتي أداها المجلس. وقد أبلغ يوم أمس بالذات عن مقتل ١٠٠ شخص في هجوم على مدينة أدري، في شرق تشاد. ومما يثير، نفس القدر من القلق، التطورات السياسية والعسكرية الأخيرة، بما في ذلك التوتر المتصاعد مع السودان بشأن دارفور. ومن شأن مزيد من التدهور في الحالة أن يفرض تهديدا على عمليات الإغاثة الجارية للاجئين السودانيين وقد يؤدي إلى أزمة إنسانية خطيرة.

لقد اتخذ المجلس العديد من الخطوات الهامة لمعالجة الأزمة في دارفور. ولكن إن لم يكن لتلك التدابير أثر حقيقي على الأرض، فسيستمر الجرح بالتزف. ولن تكون عمليتنا الإنسانية الكبيرة مستدامة ما لم نر في نهاية المطاف جهودا موازية في المجالين السياسي والأمني. وستكون الأسابيع القليلة المقبلة حاسمة، سواء للمحادثات في أبوجا أو لمداولات المجلس والاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات التالية. إننا بحاجة إلى تواجد أممي في الميدان موسع وفعال أكثر في

آذار/مارس. ولذلك يتعين على برنامج الغذاء العالمي أن يوفر الغذاء للمليون ونصف المليون من المشردين داخليا حتى نهاية العام ٢٠٠٦.

ونظرا للظروف السائدة في المخيمات، فإنه من غير المستغرب أن الكثيرين من مقاتلي جيش الرب للمقاومة ما زالوا في الأحرار. فلم نفعل ما يكفي لخلق "عامل الجذب" الذي يشد المزيد من أفراد ذلك الجيش إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهؤلاء الذين حضروا لم يجدوا إلا القليل من فرص العيش الآمن والمنتج. ويجب أن نوسع برامج إعادة الإدماج إلى حد كبير لكي نعطي الأمل للذين ما زالوا يجدون في القتال بديلا مفضلا.

وما زال جيش الرب للمقاومة يعيث خرابا في المناطق الاستوائية في جنوب السودان. فقد قتل العشرات من المدنيين منذ عبر الجيش نهر النيل في منتصف أيلول/سبتمبر، وتم خطف ما يزيد عن ١٠٠ شخص بمن فيهم أطفال، ولم يعد الكثيرون منهم حتى الآن.

وكانت الآثار التي تترتبت على عملياتنا الإنسانية كبيرة إلى حد بعيد. وعقب مقتل ثلاثة أعضاء من منظمات غير حكومية، أصبح الوصول إلى أجزاء كبيرة من المنطقة الاستوائية غير ممكن. وقد انسحب موظفو المنظمات غير الحكومية من وسط المنطقة الاستوائية، وجرى تخفيض البرامج الصحية الأساسية في المناطق الريفية. وجرت في غرب المنطقة الاستوائية عرقلة حملة تحصين ضد الحصبة قامت بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ولم تصل إلا إلى نسبة ١٠ في المائة من السكان المستهدفين. ويوجد الآن ما لا يقل عن ١٨٠ مركزا للرعاية الصحية الأساسية في وسط وشرق المنطقة الاستوائية لا يمكن الوصول إليها من جانب اليونيسيف وشركائها من المنظمات غير الحكومية.

الأخيرة جهود تقديم المساعدة، ورأينا تكتيكا جديدا مروعا: الاستهداف المتعمد للموظفين في المجال الإنساني. ففي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وحدهما، قتل خمسة عاملين في المجال الإنساني في كمائن نصبها جيش الرب للمقاومة في السودان وأوغندا.

وبإمكان الأمم المتحدة الوصول إلى مجرد ١٨ مخيما من بين ٢٠٠ مخيم للمشردين داخليا في شمال أوغندا بدون وحدات حراسة عسكرية. ومع أن برنامج الغذاء العالمي يمكنه توزيع الغذاء تحت الحراسة العسكرية المشددة، فإن العديد من المنظمات الأخرى تجد أنها لا تستطيع دفع رسوم وحدات الحراسة الباهظة التكاليف، أو أنها لا تستخدمها لأسباب مبدئية. وقد أبلغت المنظمة غير الحكومية، العمل ضد الجوع، بأن ٥٧ في المائة من المشردين داخليا في إحدى المناطق - ٤٨٠.٠٠٠ شخص - لم يكن الوصول إليهم ممكنا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وانعدام إمكانية الوصول له نتائج يمكن توقعها، وهي ارتفاع نسبة الوفيات، وزيادة التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان وتفاقم حالة الضعف.

وما زالت ظروف الحياة في المخيمات غير مقبولة. وقد بينت دراسة مشتركة أجرتها وزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمات غير حكومية، أن معدلات الوفيات عند الوضع ودون الخامسة من العمر بلغت أكثر من ضعف المعدل الأقصى في حالات الطوارئ. وإمكانية وصول المشردين داخليا إلى المناطق الزراعية الواقعة خارج المخيمات تخضع لقيود مشددة بسبب تحركات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. ويتمكن أقل من نصف المشردين داخليا في مقاطعات أشولي من الوصول إلى أرض زراعية على بعد أكثر من كيلومترين من مخيمهم، مما يعرقل بشدة قدرتهم على إنتاج الغذاء لأنفسهم. ولا توجد توقعات في الوقت الراهن بعودة كبيرة قبل موسم الزراعة الهام في شهر

لحماية المدنيين في كل منها، ولضمان وصول العاملين الإنسانيين وتشجيع الحلول الإقليمية.

وكما ذكرت في إحاطتي الإعلامية الأخيرة في مجلس الأمن حول حماية المدنيين، يجب تعزيز الجهود لإيجاد حل سلمي للصراع في شمال أوغندا من خلال عملية مدعومة دوليا. ويجب أن تسهم الأمم المتحدة بنشاط في ذلك الجهد.

وبينما أرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أوغندا لتنفيذ السياسة الوطنية بشأن المشردين داخليا، فإنه ينبغي للحكومة وجيشها وقوات شرطتها أن تفعل المزيد لتحمل المسؤولية عن حماية المدنيين من سكانها. ويجب توظيف المزيد من الاستثمار في توفير الخدمات الأساسية للمناطق المتضررة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يولي عناية كبيرة للبعد الإقليمي للأزمة وللتحديات ضد العمليات الإنسانية، وأن ينظر في اتخاذ بعض الخطوات الممكنة. وينبغي أن يدين المجلس بشدة الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة ضد المدنيين وموظفي الخدمة الإنسانية. وينبغي أن يصر المجلس على الوقف الفوري لأعمال العنف وعلى الامتناع الفوري عن تقديم أي دعم لجيش الرب من جميع مصادر هذا الدعم. ويمكن للمجلس أن ينظر في تعيين فريق من الخبراء لمساعدته في النظر في المزيد من الخطوات ولتحسين فهمه لجيش الرب للمقاومة. ويمكن لذلك الفريق أن يدرس مصادر تمويل ودعم جيش الرب وأن يعمل مع الحكومات الثلاث المتضررة وأطراف أخرى لتحديد الوسائل التي يمكن بها للمجلس أن يسهم بشكل فعال في إضعاف التهديد الصادر عن جيش الرب للمقاومة. ويمكن للمجلس أن يطلب تزويده بتقارير اعتيادية تتضمن آخر المعلومات عن آثار أنشطة جيش الرب للمقاومة على المنطقة.

كما أن الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة عرقلت بشكل كبير التحضيرات لعودة اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا. وقد استلزم الأمر تأجيل العمل في الكثير من مشاريع الإنعاش لدعم العائدين، بما في ذلك المستشفيات ومرافق المياه. وطالما تواجدت أعداد كبيرة من أفراد جيش الرب للمقاومة في منطقة الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، فإنه سيكون من الصعب تصور الوقت الذي يمكن أن تبدأ فيه عودة اللاجئين إلى وسط وغرب المنطقة الاستوائية، والتي كانت في الماضي من بين أكثر المناطق أمنا في جنوب السودان. وسيكون لذلك نتائج واضحة على جهود إعادة البناء وتحقيق الاستقرار في تلك المنطقة الهامة.

ولا يزال ينبغي عمل المزيد من أجل التصدي للتهديدات والتحديات التي وصفتها. وتحمل حكومات كل من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان المسؤولية الرئيسية عن حماية سكان كل منها ومساعدتهم، وكذلك عن ملاحقة جيش الرب للمقاومة. وللأسف، فإن الإجراءات التي قامت بها تلك الحكومات حتى الآن لم تمنع جيش الرب للمقاومة من جلب الدمار الذي وصفته. ويستمر جيش الرب للمقاومة بالاحتفاظ بقواعد وحرية حركة نسبية في كل أنحاء المنطقة. وبالتالي، فإن عددا قليلا نسبيا من المقاتلين يشكل تهديدا لمنطقة شاسعة وللملايين من السكان.

وأود أن أقترح عددا من الخطوات التي يمكن لحكومات المنطقة ولهذا المجلس اتخاذها.

إن من الأهمية القصوى بمكان أن تسلم الحكومات المعنية الثلاث بالخطورة التي بلغتها الحالة بالنسبة للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وأن تفعل كل ما في وسعها

ونحن وصلنا الآن إلى أوج "موسم الجفاف". فأسعار الأغذية آخذة في الارتفاع الحاد، مما يجعل بعض السلع الأساسية بعيدة المنال بالنسبة لجزء متزايد من السكان. وأرحب بمذكرة التفاهم التي أنجزتها الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي، والتي تتضمن تلبية هذه الاحتياجات الطارئة. وآمل أيضا أن تفضي هذه المذكرة إلى تعاون أفضل بين الحكومة ووكالات الأنشطة الإنسانية في قطاعات أخرى.

ومع ذلك نحن ندرك تماما أن هذه الحاجة الشديدة إلى المساعدة الغذائية ترمز إلى الدائرة المفرغة التي نحن متورطون فيها. لقد كانت الأمطار تهطل عندما غادرت زمبابوي، ولكن الكل يتوقعون أن يكون الحصاد هزيبا في العام المقبل بسبب نقص العمالة الزراعية الماهرة، والذي يعود جزئيا إلى الخسائر البشرية الفادحة الناجمة عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والسياسات والممارسات الزراعية غير المؤاتية؛ ونقص إمدادات مثل الأسمدة والبذور وأدوات الزراعة. ولا يمكن الاستمرار في توفير المساعدات الغذائية لملايين البشر العام تلو الآخر دون القيام بالاستثمار اللازم للخروج من هذه الحالة. وباستطاعتنا أن نتخذ نهجا جديدا يوفر مرة أخرى الأمن الغذائي لجميع أهالي زمبابوي. وسيطلب ذلك جهودا كبيرة من الجميع، على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي أيضا. ولا بديل عن الانخراط والحوار على جميع الصُّعد من أجل معالجة الأزمة الإنسانية في زمبابوي.

ومن واقع مناقشاتي مع حكومة زمبابوي، فإنني مقتنع بأن الأمم المتحدة ومجتمع العمل الإنساني الأشمل يجب أن يحاولا الانخراط بشكل أنشط مع الحكومة لمعالجة الأزمة الإنسانية الهائلة. ولقد توصلنا إلى اتفاق بشأن بعض المسائل خلال بعثتي، حيث اتفقنا على إجراء حوار أنشط وأكثر منهجية بشأن الأمن الغذائي؛ واتخاذ نهج يتسم بقدر أكبر من العمل الميداني لحل المشاكل البيروقراطية للمنظمات الإنسانية

ويحدوني الأمل أيضا أن يكون بوسع بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إبلاغ مجلس الأمن في تقاريرهما المقدمة إليه عن الخطوات التي يمكن أن تتخذها، ضمن ولاية كل منهما، من أجل توفير الأمن لعاملي الإغاثة وللمساعدة في تهيئة الظروف الضرورية لعودة اللاجئين والمشردين داخليا.

وأخيرا، لقد عدت للتو من زمبابوي وجنوب أفريقيا. وكما أبلغت المجلس في نيسان/أبريل، فإن الحالة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية قد وصلت مرحلة خطيرة للغاية بسبب انعدام الأمن الغذائي، وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعدم توفر الخدمات الأساسية الكافية. وهناك ما يزيد على ١٠ ملايين إنسان في المنطقة يحتاجون إلى المساعدة الغذائية. وسيتفاقم الوضع خلال العام ٢٠٠٦، وخاصة في زمبابوي وملاوي، ما لم يتم اتخاذ خطوات لتلبية الاحتياجات الفورية ولعكس مسار الانحدار في القطاعات الرئيسية.

وقد زاد تدهور الحالة الإنسانية في زمبابوي خلال العام ٢٠٠٥. وسيتلقي أكثر من ثلاثة ملايين إنسان - ثلث السكان تقريبا - الغذاء من برنامج الغذاء العالمي في كانون الثاني/يناير، وسيتلقي عدد إضافي المساعدة الغذائية بحلول نيسان/أبريل. إن معدل إنتاج الذرة الصفراء، وهي القوت الأساسي، يصل الآن إلى ثلث ما كان عليه قبل بضع سنوات. ويستمر الترددي في حالة الخدمات الأساسية، ولا سيما في قطاعات الصحة، والمياه والنظافة العامة. وقد وصل معدل التضخم الآن إلى ٥٠٠ في المائة. وفي ذلك السياق، وكما أخبرت الحكومة أثناء اجتماعي بها في هراري، فإن حملة إحلاء السكان الهائلة من المناطق الحضرية لمئات الألوف من الناس كانت أسوأ إجراء محتمل في أسوأ وقت ممكن.

عملياتنا في كل هذه الأماكن. لا بد أن نبرهن على إنسانيتنا من خلال الاستجابة بشكل مماثل لاحتياجات المتضررين، سواء كانوا أسراً عائداً إلى ديارها في جنوب السودان أو شبانا وشابات يتطلعون إلى مستقبل خارج مخيمات المشردين داخليا في شمال أوغندا، أو مرضى الإيدز الذي يحاولون مد أسرهم بأسباب الحياة أثناء الجفاف في زمبابوي. وأطالب جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بالتمويل والدعم والتسهيل لبرنامج إنمائي وإنساني أكثر طموحا.

أخيرا، يجب أن ندرك أن العديد من هذه الأزمات الإنسانية تنجم عن الغياب التام للسلم والأمن. ولا يمكن للمعونة الإنسانية أن تكون عذرا للعزوف عن معالجة الأسباب الأساسية للصراع. إن الإسهام الأكبر الذي يمكن أن نقدمه لمعالجة الأزمات الإنسانية في أفريقيا هو أن نبذل جهودا حازمة ونشطة ومتواصلة من أجل وضع حد للصراع والظلم اللذين يسببان الكثير من المعاناة في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد إغلاند على إحاطته الإعلامية.

السيد إدوهو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشيد بالعاملين في تقديم المعونة الإنسانية على جهودهم الثمينة لوقف الأزمة الإنسانية في دارفور وأماكن أخرى في أفريقيا. وفي دارفور يجب أن نضمن نجاح مفاوضات أبوجا. ويجب أيضا أن نجد السبل لتحقيق الاستقرار في تلك الحالة. وينبغي لمجلس الأمن أن يعيد تقييم الحالة وأن يعمل في تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي لإيجاد السبل لتعزيز الأمن وضمان الحماية الفعالة للسكان المدنيين.

إن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى كارثة صامتة تتوالى فصولها بعيدا عن أنظار العالم. وفي أحيان كثيرة جدا تنصرف أنظارنا نحو الجوانب العسكرية والسياسية

عن طريق مواقع جامعة في الحكومة والأمم المتحدة معاً؛ والبدء ببرنامج لإيواء الأسر المتضررة من حملة الطرد.

ولكن إحراز تقدم منتظم سيتطلب التالي. يجب على الحكومة أن توقف أية عمليات طرد إضافية وأن تكون مرنة في السماح لبرامج الإيواء وغيرها من البرامج التي تخدم المتضررين. ولا بد أن تضمن الحكومة مساعدة المستفيدين على أساس الحاجة فحسب. وينبغي للأمم المتحدة وشركائنا في العمل الإنساني، وكذلك المانحين، أن يسترشدوا في استجابتهم باحتياجات السكان. وينبغي أن نوفر المستوى المناسب من المساعدات أينما وكلما أدركنا وجود احتياجات إليها. وبالإضافة إلى المعونة الغذائية، يجب أن نستثمر في الأمن الغذائي ومصادر الرزق والخدمات الأساسية. وينبغي للحكومات المنطقية وحكومات أفريقيا عموما أن تنخرط في زمبابوي بطريقة أكثر استباقية لإيجاد حلول بناءة، وذلك أيضا بسبب ترابطها وخطر زيادة حركات الهجرة. ويجب على جميع الأطراف أن تفهم أهمية المساعدات الإنسانية المحايدة والمتجردة.

وهناك حاليا خطورة على أمور أخرى من حيث الأرواح التي يتم إنقاذها أو الأرواح التي تفتى في أفريقيا أكثر من أية قارة أخرى. في الوقت نفسه، هناك أمل كبير وفرصة كبيرة، وذلك بالنظر إلى المبادرات الاستشرافية التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. كما أن بلدان مجموعة الثمانية وغيرها من المانحين قد تعهدوا بتقديم موارد إلى أفريقيا أكثر من أي وقت مضى. وفي العام المقبل، يجب أن نرى تغييرا، ويمكننا أن نرى ذلك.

بصفتنا عاملين في المجال الإنساني، لا يمكننا أن نقبل إزهاق هذه الأرواح العديدة كل عام في هذه القارة بسبب أمراض يمكن الوقاية منها وبسبب الإهمال والوحشية المتبلدة. ولا يمكننا أن نقبل أن تعرقل المستويات المتدنية من التمويل

إن التشرّد الداخلي للمجموعات السكانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستمر، خاصة في كاتانغا، التي يشن فيها حالياً جيش الحكومة هجوماً عدوانياً لاقتلاع ميليشيا ماي-ماي من مناطق معينة. ويحدث ذلك في بلد تتواجد فيه الأمم المتحدة ولديها فيه إحدى أكبر البعثات التي تم نشرها على الإطلاق. وينبغي لذلك التواجد أن يكفل الاحترام للقانون الإنساني الدولي والحماية الفعالة للعاملين في المجال الإنساني والسكان المتضررين من العمليات العسكرية.

وتقتضي الحالة الحرجة للاجئين والمشردين داخلياً أن نضع نهجاً شاملاً تجاه مشاكلهم والمساعدة الإنسانية وأن تكون المساعدة الإنسانية لا تشمل توفير الموارد اللازمة للبقاء فحسب بل أيضاً إعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولهذا السبب نرحب بالنهج الجديد المعتمد في الإعداد للنساء الإنساني الموحد الذي تم إطلاقه للتو من أجل بوروندي، والذي يتوخى تقديم المساعدة الإنسانية المقترنة بأهداف أخرى ذات مدى أبعد.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نولي أهمية خاصة لتزايد الأخطار على موظفي تقديم المساعدة الإنسانية في المنطقة، الذين غالباً ما يُحسبون، في أسوأ الحالات، من المقاتلين أو، في أفضل الحالات، من ذوي الخوذ الزرق. وينبغي أن نوجد سبلاً لضمان المزيد من الحماية الفعالة لموظفي تقديم المعونة الإنسانية.

وفضلاً عن ذلك، يشكل التأثير السلبي لتدفق الأشخاص المشردين واللاجئين عبر الحدود على الحالة الاجتماعية في البلدان المستقبلية لهم عاملاً ضاراً للغاية من عوامل زعزعة الاستقرار، يمكنه أن يؤدي إلى انعدام الأمن وانتشار العصابات المسلحة، نظراً لأن التحركات الشاملة عبر الحدود تصعب السيطرة عليها وتسهل تداول الأسلحة والجريمة عبر الحدود.

للصراعات في المنطقة. وربما أن العالم قد أصبح معتاداً على أنباء الخسائر في الأرواح البشرية والنطاق المتعذر تصوره للكوارث التي ما فتئت تصيب كوكبنا منذ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤.

ورغم ضخامة تلك الأرقام، يبدو أنها لم تعد تحركنا. وإلا كيف يمكننا فهم سلبية المجتمع الدولي حين يواجه حالة حرجة مثل حالة شمال أوغندا، حيث يوجد حوالي مليوني شخص مشردين داخلياً وحيث يموت أكثر من ١٠٠٠ شخص أسبوعياً - وهو عدد يتجاوز بكثير عتبة حالات الطوارئ. ويقال إن تلك الأرقام هي ضعف معدل الوفيات في دارفور.

إن السياسات التنظيمية للمخيمات، التي تم فيها كبح حرية الحركة، مما شجع على اكتظاظها، قد أفضت إلى انتشار أمراض مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ناهيك عن التوتر الهائل الذي نجم أيضاً عن ذلك. وإذا تجاوزنا مستوى حالات الطوارئ، فلا بد أن نقرع على الفور ناقوس الخطر لحشد المجتمع الدولي من أجل إنقاذ أرواح البشر.

ونود أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد يان إغلاند، على الجهود التي يبذلها للفت انتباه المجتمع الدولي إلى الصعوبات اليومية أو الصعوبات المنسية، التي تشكل انتهاكات للكرامة الإنسانية. ويجب أن نستنكر الحقيقة المتمثلة في أن اللاجئين العائدين في عدد من بلدان منطقة البحيرات الكبرى يتحولون إلى مشردين داخلياً في بلدانهم الأصلية، وذلك بسبب الافتقار إلى سياسات ملائمة لإعادة إدماجهم، وقبل كل شيء بسبب عدم إمكانية استرداد هؤلاء الأشخاص لممتلكاتهم حتى يعيدوا بناء حياتهم. وهذه كلها أمور تستحق التزاماً قوياً من المجتمع الدولي.

وبالنسبة لزمبابوي، فإنني أحشى أن البيانات التي يدلي بها الرئيس موغابي فيما يتعلق بشخص السيد إغلند والأمم المتحدة بشكل عام تفصح عن الحالة المأساوية الصادرة عنها. وناشد حكومة زمبابوي مرة أخرى السماح للمجتمع الدولي بتخفيف معاناة شعب زمبابوي. ونطلب إيلاء الحد الأدنى من الاحترام للجهود الجديرة بالإشادة التي يبذلها السيد إغلند لمساعدة شعب زمبابوي.

إن الحالة في زمبابوي تزداد سوءا كل يوم. وهناك خطر حقيقي، ما لم يبدأ المجتمع الدولي وضع خطط للعمليات بشكل عاجل، بأن آلاف الأشخاص في زمبابوي سيموتون بسبب الجوع خلال الشهرين المقبلين. وزمبابوي ليست البلد الوحيد الذي يواجه ذلك الأفق المظلم. فالحالة الغذائية في الواقع خطيرة في البلدان المجاورة أيضا. ولكن نقص الأغذية في زمبابوي، الذي يزداد سوءا من جراء السياسات الاقتصادية غير الحكيمة، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة إن لم يعالج. ونقص الأغذية مثير للقلق على نحو خاص لأن زمبابوي كانت قبل وقت قصير لا يتجاوز بضعة أعوام مصدرا صافيا لإمدادات الأغذية. ولن تؤدي الحالة المأساوية إلا إلى تكثيف التدفق الحالي للأشخاص الفارين من زمبابوي، مما يضيف أعباء جديدة على كاهل البلدان المجاورة.

وفي ذلك الصدد، ناشد الحكومات والمؤسسات الدولية للمنطقة أن تعالج هذه المسألة بشكل عاجل وأن تبذل جهودا إضافية لتطوير نهج مشترك نحو زمبابوي. وينبغي أن يسترشد ذلك النهج بالهدف الشامل المتمثل في تخفيف محنة شعب زمبابوي وإعادة سيادة القانون.

وعلى نحو مماثل، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في محاولة إعادة بدء حوار يتسم بالاحترام المتبادل مع حكومة زمبابوي. ولكي يتسنى استبدال مناخ

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشكلة إعادة إدماج الجنود الأطفال. وينبغي أن نزيد الموارد من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي للجنود الأطفال، لأن انعدام برامج المساعدة يدفع بالجنود الأطفال، كما هو الحال في العديد من بلدان منطقة البحيرات الكبرى، إلى أن يصبحوا متورطين في الجريمة المنظمة. ويجب أن نكسر تلك الحلقة المفرغة وان نشئ حلقة فاضلة تضمن مستقبلا أكثر إشراقا للبلدان المتضررة.

أخيرا، نرحب بإنشاء الجمعية العامة للصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ بغية الاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ الإنسانية.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتقديم الشكر لوكيل الأمين العام يان إغلند على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبالسيد إغلند على الدور النشط الذي اضطلع به.

ونظرا لخطورة وحجم الأزمات الإنسانية في أفريقيا، فإنها جديرة بالمزيد من اهتمامنا ومواردنا السياسية والمالية. وما انفكت بعض الأزمات الإنسانية التي أبرزها السيد إغلند تلازمنا منذ وقت أطول من اللازم، بينما لم تصبح أزمات أخرى شاغلا رئيسيا إلا مؤخرا. وتندرج الصراعات العنيفة وأوجه نقص الأغذية وأزمات الحكم ضمن أوسع الأسباب انتشارا. ولو توفرت لدينا الإرادة الجماعية، فإن تلك الأسباب كلها يمكن التأثير عليها ومعالجتها بإجراءات متضافرة من قبل جميع الأطراف المعنية.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة كي أعلق على حالي زمبابوي وشمال أوغندا. ولكنني أود أن أؤكد على أن الحالة الإنسانية في دار فور تتطلب أيضا اهتماما أكبر من المجتمع الدولي، وأشكر السيد إغلند على تقديمه آخر المعلومات عن الحالة في دار فور.

داخليا من جراء الظروف المعيشية البالغة الصعوبة. وذلك أمر لا يمكن التسامح معه ويتعين أن يوقف.

أخيرا، أود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا كي أطمئن المجلس على الاستعداد المستمر لحكومة الدانمرك لتقديم الأموال استجابة للأزمات الإنسانية العديدة في أفريقيا. وبالنسبة لشمال أوغندا، بلغت التبرعات الإنسانية للدانمرك مبلغ ٢,٦ ملايين دولار في عام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالجنوب الأفريقي، من المتوقع أن تزيد مساعدتنا الإنسانية على مبلغ ١٢ مليون دولار قبل نهاية العام.

السيد أو شيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن الحالة الإنسانية في أفريقيا. كما أشكر وكيل الأمين العام يان إغلند على إحاطته الإعلامية الشاملة، التي تعقب الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس قبل أسبوعين بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة (انظر S/PV.5319). ويرحب وفدي بممارسة تقديم إحاطات إعلامية منتظمة من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بغية تزويد المجلس بآخر المعلومات عن المسائل التي تثير بالغ القلق للمجتمع الدولي.

وبالنسبة للحالة في زيمبابوي، نقدر الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام للمشاركة مع الحكومة بغية تحسين الحالة الشاملة في ذلك البلد. وكانت الزيارة التي احتتمها من فوره منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وركزت على الحالة الإنسانية، جدية بالترحيب أيضا.

وكما أوضح السيد يان إغلند، لقد ظلت جهود الحوار مع الحكومة بغية إقامة علاقة تعاون سليمة بين السلطات والأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في مجال المساعدة الإنسانية، جهودا عسيرة، وذلك أمر يدعو إلى الأسف. بيد أننا نشجع على الاستمرار في بذل تلك الجهود، رغم ما يبدو من عدم إحراز تقدم في الوقت الحاضر.

الريسة الحالي، الذي سببته الاتهامات الشنيعة لحكومة زيمبابوي، بحوار يتسم بالاحترام، فإننا نود أن نقترح النظر في أن يقوم الأمين العام بزيارة لزيمبابوي في أقرب وقت ممكن. وأرجو من السيد إغلند أن يعلق على ذلك، ويقدم آراءه كيف يمكن لزيارة محتملة إلى زيمبابوي أن تساعد في تنشيط العلاقات مع حكومة زيمبابوي.

أود الآن أن انتقل بإيجاز إلى الحالة في شمال أوغندا. وكما سمع المجلس من فوره من السيد إغلند، فإن هذا الصراع يشكل أحد أكثر الصراعات المفجعة في أفريقيا. ويعاني ١,٥ ملايين شخص تقريبا، وهناك حاجة عاجلة إلى تعزيز جهودنا لإيجاد السبل والوسائل لإنهاء الصراع.

ويبدو نمطا سنويا من جانب جيش الرب للمقاومة أن يعرب عن استعداده للتفاوض بشأن السلام حينما يقترب من موسم الأعياد نظرا لأن موسم هطول الأمطار يعقد القيام بالعمليات على أرض الواقع. وهذه المرة، لا بد أن يقرن جيش الرب للمقاومة رغبته الصريحة في السلام بدليل ملموس بإعلانه وقفا لإطلاق النار وبالإهاء القطعي للأعمال البشعة والقاسية التي يجري القيام بها باستمرار في شمال أوغندا وجنوب السودان. ولا يوجد سبب يمنع مقاتلي جيش الرب للمقاومة من نزع سلاحهم. ويوجد برنامج جيد التصميم لتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وهو يقدم حافزا هاما، على الأقل لأعضاء جيش الرب للمقاومة من ذوي الرتب الدنيا والمتوسطة.

ونناشد حكومة أوغندا أن تتبع بقوة نهجا سلميا نحو إنهاء الصراع. ونرحب بأي محاولة من جانب الحكومة الأوغندية للدخول في حوار مع جيش الرب للمقاومة، بينما تتخذ الخطوات اللازمة لكفالة حماية المدنيين الضعفاء الذي يعيشون في أوغندا. ولا يقتل الأشخاص بالطلق فقط. فمعظم الوفيات تحصل في مخيمات الأشخاص المشردين

وفي الوقت ذاته، نعرب عن تقديرنا العميق للأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي لصون الأمن في المنطقة، وهو شرط مسبق للمساعدة الإنسانية. كما أننا نشعر بالقلق إزاء حالات هروب اللاجئين السودانيين إلى تشاد المجاورة، مما يسبب مشاكل كثيرة هناك.

والحالة الإنسانية في شمال أوغندا وفي جنوب السودان مثار قلق ماثل، وهي تتعلق بما يقرب من مليونين من المشردين داخليا، حيث يلحق جيش الرب للمقاومة الدمار بالسكان. ونثني على العاملين في المجال الإنساني العاكفين على أعمال المعونة الإنسانية وأنشطة الحماية هناك بالرغم من الأوضاع الأمنية غير المواتية. كما نشعر بالقلق إزاء الجمود الحالي في الحوار بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، وندعو كلا الطرفين للعمل على التوصل بشكل عاجل إلى نتائج إيجابية.

وهنا أيضا، يقع على عاتق البلدان المجاورة مسؤوليات هامة وأدوار حاسمة تؤذيها في تحسين الحالة. ومنتظر منها أن تمارس أقصى ما يمكن من التأثير تحقيقا لتلك الغاية.

وفي هذا الصدد، اقترح السيد إغلند عدة خطوات عملية محتملة يمكن للمجلس اتخاذها للمساعدة على التصدي للبعد الإقليمي للأزمة، بما في ذلك فكرة تعيين فريق من الخبراء. وأرى أن تلك المقترحات جديرة منا بالدعم وإمعان النظر.

وأخيرا، من الواضح أن من الضروري بذل قصارى الجهد لإيصال الإغاثة الإنسانية المنقذة للأرواح إلى من هم في ميس الحاجة إلى المساعدة، وهم المشردون داخليا واللاجئون وغيرهم من المتضررين. ولذلك يستحق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الإنسانية دعمنا الكامل

ويساورنا القلق حيال اشتداد حدة الأزمة الإنسانية في زمبابوي. ولا تقتصر هذه الأزمة على مشكلة إسكان المتأثرين بعملية إعادة النظام التي قامت بها الحكومة وإنما تشمل أيضا الحالة الآخذة في التدهور باستمرار في مجال التغذية والمجالات غير المتصلة بالتغذية، حيث تبلغ صور الحرمان والعجز أبعادا حرجة. وفي ما ورد بالتقرير عن انخفاض معدل العمر المتوقع للسكان بما يقرب من النصف، من ٦٠ إلى ٣٦ عاما، مؤشر واضح على المدى الذي بلغته الحالة من سوء في هذا البلد.

وتتوقع من الحكومة في هراري أن تصغي جديا لصوت المجتمع الدولي وأن تتعاون بشكل فعال وبروح من الإخلاص مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية على مد يد العون للمتأثرين بحملة الإجلاء وللمحتاجين إلى المساعدة اللازمة لإنقاذ الحياة. وينبغي أن يستجيب المجتمع الدولي بدوره لتلك الحالة الإنسانية الرهيبة بزيادة مساعده واشتراكه مع الحكومة بهدف تعزيز الحوار.

ومن جانبنا، تقدم اليابان المساعدات الإنسانية على هيئة بطاطين ومساعدات غذائية. ونرجو بشدة أن تظهر حكومة زمبابوي قدرا أكبر من الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي في جهد مشترك لتوفير الحماية والمساعدة لرجالها ونسائها وأطفالها المحتاجين إليها. ونود أيضا أن نشهد مزيدا من الاشتراك الفعلي من جانب الحكومات الأفريقية في هذه المنطقة مع الحكومة الزمبابوية في تحسين هذه الحالة.

ولا يزال يساورنا قلق خطير إزاء الحالة في دارفور، حيث يبدو أن الأوضاع الإنسانية آخذة في التدهور بدلا من التحسن. والطريقة الوحيدة للتخفيف من تلك الحالة هي بكفالة إحراز تقدم ملموس في المفاوضات الجارية في أبوجا بين الأطراف، ونرجو أن نرى تلك المفاوضات تؤدي إلى نتائج عملية دون إبطاء.

وما زال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا الذي توطلت دعائمه يشكل وسيلة هامة لتعاوننا مع أفريقيا. ولكن من الأدوات الأخرى الممكنة للتعاون الفعال في هذا الصدد تعزيز فكرة الأمن البشري، التي أيدتها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر بوصفها مفهوما رئيسيا. وسوف يقوى دعمنا لأفريقيا وتعاوننا مع الدول الأفريقية، ويشمل ذلك العمل من خلال الأمم المتحدة كلما أمكن وكما اقتضى الأمر.

السيد ستاردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي في البداية يا سيدي الرئيس أن أشكركم على عقدكم هذه الجلسة. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان إغلند على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم، وهي في الواقع الإحاطة الثالثة هذا العام عن الحالة الإنسانية في أفريقيا.

وكما لوحظ خلال الجلسات السابقة، لا يزال ملايين الناس في أفريقيا يتحملون العبء الكبير للمجاعة والفقر المدقع والأوبئة ويعيشون كل يوم في ظروف بائسة. والأطفال جوعا ويعانون أمراضا قد لا يتكلف علاجها في كثير من الأحيان إلا أقل القليل. والملايين من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يجدون السبيل إلى الأدوية التي فيها إنقاذ لأرواحهم.

وأود أن أتطرق إلى بضع مسائل ذات صلة بالأزمة الإنسانية في أفريقيا. في بعض الحالات يعاني الناس في أفريقيا أيضا من شتى أنواع العنف خلال عمليات التمرد والصراعات المسلحة. ومن دواعي القلق أن الصراع يقتل من الناس في أفريقيا أكثر ممن يقتلهم في غيرها من الأماكن وأن القارة الأفريقية تستضيف أكبر عدد من السكان النازحين في العالم. ولا ينبغي أن نغفل التكاليف المدمرة بالنسبة للبلدان في حالات الصراع أو التأثير الواقع على جيرانها.

على الصعيد المعنوي والسياسي والمالي، وينبغي تزويدهما بما يحتاجانه.

وفي الوقت ذاته، من الواضح أنه لا سبيل إلى حل سهل للأسباب الجذرية لهذه الأزمات الإنسانية الأشد خطورة وللعوامل التي تزيدها تعقيدا، سواء حدثت في أفريقيا أو غيرها من الأماكن. فالصراع والتخلف والفقر وبلاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسوء الإدارة والإهمال وإخفاقات السياسات والإجرام والكوارث الطبيعية هي بعض هذه الأسباب وعوامل تعقيدها التي تلاحظ على نحو متكرر. وتقوم وكالات المعونة الإنسانية والعاملون في هذا المجال بعمل ممتاز في كثير من الميادين، ولكن هذه المشاكل يتجاوز حلها طاقة العاملين في المجال الإنساني. وكما قال السيد إغلند، لا يمكن اتخاذ المعونة الإنسانية ذريعة للتقاعس عن التصدي للأسباب الجذرية للصراع.

ولا يمكن التصدي للأسباب الجذرية لهذه المشاكل إلا من خلال الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي بأسره، ولجلس الأمن دور واضح وحاسم يؤديه في هذه العملية. وفي الوقت ذاته، تقع على عاتق الجهات المانحة الدولية، سواء التقليدية منها أو المانحين الجدد، مسؤولية مشتركة تتمثل في تقديم المساعدة وزيادة إسهاماتها قدر الإمكان.

وستواصل اليابان من جانبها العمل على الصعيد الثنائي مع البلدان المتأثرة وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، من خلال الأمم المتحدة وغيرها من الأماكن، أداء لدورها في سياق هذه المسؤولية المشتركة. وفي أفريقيا، ستتألف جهودنا بصفة رئيسية من تعزيز الإدارة السليمة والتنمية الاقتصادية على أساس الفكرتين التوأمين المتمثلتين في تشجيع أفريقيا على الإمساك بدفة الأمور وتعزيز شراكتها مع المجتمع الدولي، تمشيا مع روح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الجدور، بغية منع نشوء الصراعات أو انتشارها أو تكرارها. ونحن بحاجة إلى الاستمرار في التركيز على النهج الفعالة لكسر الحلقات المدمرة والمفزعة التي يؤدي فيها الصراع والعصابات الإجرامية والافتقار إلى التنمية والظروف الاجتماعية القاسية إلى إدامة بعضها بعضا.

ونشكر السيد إغلند على سرده المفصل للحالة الإنسانية في المنطقة، التي تستحق دراسة جادة.

السيد فسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية):

نود، مثل غيرنا، أن نتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد يان إغلند، على الإحاطة الإعلامية المفصلة والزاهرة بالمعلومات التي قدمها لنا. ونحن نرحب بهذه المناقشة، ونشكر سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة الإنسانية في أفريقيا.

إن الأزمات الإنسانية في أفريقيا، شأنها شأن الأزمات في كل مكان، متعددة الأوجه، وعادة ما تكون نتيجة لعناصر مختلفة يعزز بعضها بعضا مثل الصراعات والكوارث الطبيعية والأوبئة والفقر وسوء إدارة البلد. وإن الكوارث الإنسانية، مثل كثير من العمليات التي تؤدي إلى الموت والخراب على نطاق واسع، تدمر الدول بوصفها الوحدة الأساسية للنظام الدولي وتنطوي على مجموعة متنوعة من المضاعفات الإقليمية.

وحتى وقت قريب، كانت الصراعات، والحروب الأهلية، في العادة، أهم العناصر التي تتسبب في الكوارث الإنسانية في أفريقيا. ولكن لحسن الحظ، أُحرز تقدم في هذا المجال في العقد الماضي. وقد انتهت الصراعات في إنغولا ولييريا وسيراليون، وبوروندي، على سبيل المثال لا الحصر. وبالإضافة إلى ذلك فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد عقود من الحروب، تمر الآن بمرحلة انتقالية وتتهياً بنشاط

ولا يزال هناك الكثير مما يلزم عمله من جانب الدول المتأثرة والمجتمع الدولي بصفة عامة. والأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، على حق في توجيه الأولوية لأفريقيا، الأمر الذي يبرزه أن المسائل الأفريقية الآن تشكل ما تزيد نسبته على ٦٠ في المائة من جدول أعمال المجلس. غير أن معظم الأزمات الإنسانية في أفريقيا تنجم، إلى حد كبير، عن اقتران عوامل مترابطة. ويجب أن نواصل إيجاد نهج متعددة الأطراف بالفعل للتصدي لهذه الأزمات.

ومن الضروري أن نسلم بأن المسائل الحاسمة في مجال المساعدات الإنسانية والإغاثية، من قبيل التمويل، لا تقع ضمن اختصاص المجلس. وفي هذا الصدد، من المشجع أن الجمعية العامة قررت في الأسبوع الماضي تحسين الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ الحالي ليصبح الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، وذلك لكفالة الاستجابة بشكل أسرع وأكثر ثباتاً للأزمات الإنسانية. ولعلنا لا ننسى، على سبيل المثال، أن الأمر استغرق أربعة أشهر لكي يتم الالتزام بأموال استجابة لنداء الإغاثة، بعد رفع القيود المتعلقة بالوصول في دارفور.

كما أن من المشجع أن الصندوق سوف يواصل العمل وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. ونرجو أن تساعد هذه الآلية الجديدة على كفالة توفير المساعدة الإنسانية على أساس من الحاجة القائمة وتخصيصها على نحو خال من التمييز ومتوازن وتناسي.

ولا بد لنا من مواصلة العمل بالاشتراك مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأن هاتين الهيئتين تتناولان المسائل الإنسانية على نحو شامل. ونحن نأمل، في الوقت ذاته، أن يكفل إنشاء لجنة بناء السلام تحسين التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الأخرى، وبذلك يمكن معالجة أسباب الصراع الاجتماعية والاقتصادية العميقة

المشاكل التي يواجهها جيرانها. وقد تفهم الشركاء الإقليميون أهمية التعاون العابر للحدود، كما يشهد على ذلك بوضوح المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وقد أثرت الأهمية المتزايدة التي يشكلها البعد الإقليمي للأزمات الإنسانية أيضا على أسلوب إدارة مجلس الأمن لأعماله. وما النهوض بالتعاون بين البعثات سوى مثال واضح على ذلك.

ووفقا لما يراه كثير من المحللين بشأن الحالة في أفريقيا، فإن أزمات الحكم، المقترنة في الغالب بالكوارث الطبيعية أو الأوبئة هي السبب الأساسي للكوارث الإنسانية في القارة. وثمة ظاهرة مألوفة تتمثل في السياسات الاقتصادية العقيمة والافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة المشكلات الناجمة عن هذه السياسات.

وتواجه زمبابوي على سبيل المثال أزمة اقتصادية حادة تشمل النقص في الأغذية وزيادة عجز الميزانية، إلى جانب التضخم والبطالة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فما يقرب من ٢٠ في المائة من السكان أصيبوا بالإيدز، في حين يوجد ١,٥ مليون طفل من أيتام الإيدز. ومن الواضح أن زمبابوي تحتاج حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية الدولية حتى تتمكن من مواجهة حالة الطوارئ الحقيقية التي تؤثر على قطاع كبير من السكان.

إننا مطمئنون لكون الأمم المتحدة تضطلع بجهود كبيرة لمواجهة الحالة. ونرحب بالزيارة التي قام بها السيد إغلند مؤخرا إلى زمبابوي وكذلك بالاتفاق الذي وقعته وكالات الأمم المتحدة مع حكومة زمبابوي لتقديم المساعدة الغذائية وبرامج الإيدز. ونلاحظ أيضا تبادل الآراء بين حكومة زمبابوي والأمم المتحدة بشأن الحاجة لتقديم المساعدة فيما يتعلق بالمأوى.

لانتخابات الوطنية، في حين أن الحرب الأهلية التي دامت ٢٠ سنة في السودان، انتهت هذه السنة بالتوقيع على اتفاق السلام الشامل.

ومع ذلك، فإن جهودنا لم تتكفل بالقدر الذي كنا نرغب فيه من النجاح، وما زال هناك عدد من الصراعات المستمرة التي أدت إلى أزمات إنسانية طويلة الأمد.

فالحالة في دارفور ما زالت تعتبر مصدرا للقلق الشديد وتفرض تحديات إضافية على المستوى الإنساني. ووفقا لما قاله الأمين العام في تقريره عن دارفور، فإن عدد المتضررين من الأزمة يصل إلى ٣,٤ مليون نسمة. في حين أن عدد المشردين داخليا وصل إلى ١,٧٥ مليون نسمة. وفي هذا الصدد فإننا نرحب بالبداية مؤخرا في خطة العمل للسودان في عام ٢٠٠٦، التي تطالب بتوفير موارد قدرها ١,٧ بليون دولار لمواجهة التحديات الإنسانية الهائلة التي تنطوي عليها عملية إنعاش البلد.

وفي شمال أوغندا، استهدفت الحرب المروعة التي شنها جيش الرب للمقاومة منذ ١٨ سنة، المدنيين، ولا سيما الأطفال. وأثناء فترة الصراع، اختطف أكثر من ٢٥ ٠٠٠ طفل، وشرد ١,٧ مليون نسمة في الوقت ذاته.

ويوضح كل من مثالي السودان وشمال أوغندا الآثار الإقليمية للصراعات وما يترتب على طفوحها من آثار من الناحية الإنسانية. فعلى سبيل المثال، منذ بدء الصراع في دارفور في بداية عام ٢٠٠٣، فر أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ سوداني عبر الحدود إلى تشاد بينما كان جيش الرب للمقاومة يعمل في أراضي ثلاثة بلدان - هي أوغندا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤكد هذه الأمثلة الحاجة إلى التعاون الإقليمي لمواجهة الأزمات الإنسانية ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وتوضح أيضا أن فرادى الدول لا يمكنها أن تبدي اللامبالاة إزاء

لمنع ضياع المزيد من الأرواح في حالات الطوارئ، ولكن تلك الجهود، حتى في أفضل حالاتها إلا أن تسيطر على الحالة، ولكن لا يمكنها أن تسوي الصراع. والاستثمار في الأدوات التي تركز على التنمية، وبناء القدرات في مجال الوساطة وبناء السلام أمر مطلوب لضمان تسوية الصراعات القائمة وكذلك منع نشوب صراعات أخرى في المستقبل. ودون هذا الاستثمار سيظل الطلب على التدابير الفعالة يتزايد حتما.

لقد صور السيد إغلند بوضوح كيف يمكن أن يكون هذا الاستثمار باهظ التكلفة. ومن الجدير بالذكر أن أفريقيا تلقت ما يقرب من ٧ بلايين دولار في شكل معونات إنسانية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠١. وتقدر كلفة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بـ ٢,٨ بليون دولار في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

لقد برهنت أفريقيا على استعدادها للتصدي للصراعات في المنطقة.

إن وكيل الأمين العام لاحظ أيضا أننا لم نفعل ما فيه الكفاية فيما يتعلق بأوغندا. لم نفعل ما فيه الكفاية لإيجاد عامل الدفع الذي يمكن أن يوجه جيش الرب للمقاومة إلى برنامجي نزع السلاح وإعادة الإدماج.

ومن مبادئ الإتحاد الأفريقي مبدأ احترام حرمة الحياة البشرية. وفي هذا الصدد نعيد ذكر رأي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في كيفية تقديم المساعدة المثلى في بناء قدرة أفريقيا على إدارة الصراعات. وذلك يركز على أربعة مجالات رئيسية: منع وحل الصراعات؛ وحفظ السلام وإنفاذ السلام؛ والمصالحة بعد انتهاء الصراع؛ ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية.

وتوضح مناقشة اليوم مرة أخرى الحاجة إلى تبني الأمم المتحدة لنهج شامل نحو تسوية الأزمات الإنسانية. وستسهم اليونان بالقدر الذي يتناسب مع إمكاناتها، وسننظر بروح إيجابية في الخطوات التي اقترحتها السيد إغلند.

وتتسم الدعائم الثلاث التنمية والأمن وحقوق الإنسان، بأهمية خاصة في معالجة هذه المشاكل الإنسانية. وفي إطار هذا النهج، يتسم الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن بصفته الضامن للسلام والأمن الدوليين بأهمية حيوية.

السيد منونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): نحن أيضا نضم صوتنا إلى من تقدموا بالشكر للسيد إغلند على الإحاطة الإعلامية المتبصرة التي قدمها لنا صباح اليوم، ونود أيضا أن نثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العمل العظيم الذي يضطلع به في أفريقيا.

إن ملايين الأفارقة يعيشون في بلدان تعاني من صراع مسلح أو خطر اندلاع وشيك لهذا الصراع المسلح. وهذه الحالة مبعث قلق مشروع لدينا جميعا. ومن ناحية أخرى، تجري حاليا عمليات سلام عديدة تبعث على التشجيع لحل جميع الصراعات الكبرى الجارية في أفريقيا، على الرغم من شيوع انعدام الاستقرار، والمثال على ذلك هو زيادة الالتزام بالسلام والأمن من جانب المنظمات الأفريقية، كما هو الحال بالنسبة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظماتنا في أفريقيا.

لقد أخبرنا السيد إغلند من فوره بأنه لا يمكن لأي قدر من الإغاثة الإنسانية أن يوفر لمن تهددهم الصراعات معظم ما كانوا يريدونه منذ البداية، أي الحماية الفعالة من العنف بجميع أشكاله الشريرة، والقدرة على العودة إلى ديارهم. ونحن نوافق على ذلك. والواقع، أن تقوية قدرة أفريقيا في مجال منع الصراعات في حالات الأزمات وإدارة الأزمات ينبغي أن تظل هدفنا الأساسي. إن التدخلات العسكرية اللاحقة والتدابير الإنسانية اللاحقة كلها ضرورية

ومحادثات أبوجا، وتوفير المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة في دارفور وجنوب السودان، وتصدرها الجهود لإنهاء العنف في دارفور ومساءلة المسؤولين عن الفضائع. وكان الرئيس بوش أول رئيس دولة جاهر بوجود الأزمة الإنسانية في دارفور. وكنا أول من سلط الضوء على دارفور في مجلس الأمن، والدولة الأولى التي أعلنت أن إبادة جماعية حدثت في دارفور وأول من دعا إلى مساءلة المرتكبين للعنف والفضائع، وكنا أيضا دولة مانحة رائدة في ميدان المساعدة الإنسانية بمبلغ يتعدى ٥٠٦ ملايين دولار على شكل معونة غذائية لدارفور وشرق تشاد منذ نشوب أزمة دارفور. ونحن نقدر تذكير وكيل الأمين العام إيغلاند بما لا يزال القيام به متعينا علينا.

إن الانهيار الاقتصادي وعدم الأمن في مجال الغذاء هما الآن طرفان مزمنان في زيمبابوي، كما سمعنا. هرب ملايين من الزيمبابويين إلى جنوب أفريقيا وأماكن أخرى. وبالنظر إلى النقص في الأسمدة وفي المواد المضافة خلال موسم الزراعة الراهن فإن حصاد السنة القادمة سيكون أسوأ من حصاد هذه السنة، مما ستكون له آثار خطيرة في الأمن الغذائي. وانعدام الأمن في مجال الغذاء والانحلال الاقتصادي نتيجة عن السياسات السيئة وانعدام الشفافية وانهيار سيادة القانون.

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل العمل مع حكومة زيمبابوي بشأن الإصلاح الاقتصادي والسياسي. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الضغط على حكومة زيمبابوي لإقناعها بالحاجة الملحة إلى الحوار مع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية. ويمكن لمشاركة الأمم المتحدة أن تؤثر في سلوك تلك الحكومة، كما رأينا حينما وقعت حكومة زيمبابوي على مذكرة للتفاهم مع برنامج الأغذية العالمي عشية زيارة وكيل الأمين العام إيغلاند، وحينما ساعد تدخل المبعوث الخاص تيبايجوكا على إنهاء عملية استعادة النظام.

تقوم أسباب معقدة ومترابطة كثيرة في الأزمة الإنسانية في أفريقيا. وبينما نقبل بأن خيارات السياسة يمكنها أن تؤدي دورا فإن الظواهر الطبيعية، من قبيل الجفاف ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تشكل عوامل أيضا. كل هذه العوامل يعزز بعضها بعضا. يجب علينا أن نركز على هذا المجموع من العوامل.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام إيغلاند على تقريره المستفيض والباعث على القلق، وعلى نحو خاص على مقترحاته المساعدة بالعمل.

ومما يسرنا أن الأمم المتحدة لا تزال منشغلة بالمشاكل الإنسانية الخطيرة التي تواجه أفريقيا بوجه عام، وزيمبابوي وأوغندا ودارفور على نحو خاص. وتعتقد الولايات المتحدة أن وجود أزمة غذاء تهدد ليس فقط لرفاهة شعوب أفريقيا فحسب ولكن للاستقرار والأمن الإقليميين، وذلك سبب واحد لزيادة التزامنا ثلاثة أضعاف بتقديم المعونة إلى أفريقيا في السنة الماضية.

إن الشقاء والإرهاب اللذين تنشرهما أعمال جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا قد لا يكونان معروفين لدى العالم كما يعرف العالم الحالتين في دارفور وزيمبابوي، ولكن هجماته القاتلة وعمليات الخطف التي يقوم بها وإضرامه للنار في القرى والمدن، وعلى وجه الخصوص خطفه للأطفال لاستخدامهم جنودا أو عبيدا في الميدانين الجنسي والاقتصادي تجعل جيش الرب للمقاومة إحدى أشد الجماعات من نوعها مقتا، جماعة ينبغي لنا جميعا أن نبحث عن السبل لمواجهتها لإنهاء التدخل والفضائع التي يرتكبها.

ولا يزال السودان يتصدر أولويات الولايات المتحدة. وفي صفوف الجهات الشريكة الدولية تؤدي الولايات المتحدة دورا رائدا في تأييد اتفاق السلام الشامل

الإحاطة الإعلامية الكاملة والمستفيضة التي قدمها لنا بالحالة الإنسانية في أفريقيا، والتي تبين بجلاء الحالة الحرجة التي تواجه شعوبا كثيرة في تلك القارة.

وبالنظر إلى خطورة الحالة نحن بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا عن مصدر هذه الأزمة المتكررة وعن سبب تكررها حدوثها. وبينما تتجذر الأسباب حقا في أعماق التاريخ المتعلق بالقارة في مجموعها فإنها تتعلق أيضا بعناصر سياسية جعلتها أسوأ كوترث مناجية: المجاعة، والأمراض المنتشرة منذ وقت طويل من قبيل الملايا والكوليرا وأوبئة أكثر جدة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يتوفر لها الحل الفوري.

ومن سوء الحظ أن تقرير السيد إيغلاند أعاد التأكيد على وجود أزمات إنسانية مستمرة في مناطق، منها منطقة البحيرات الكبرى، زمبابوي، ملاوي، نيجر، وكما سمعنا في عدة مناسبات، دارفور.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى أن يأخذ المجلس في الحسبان على نحو خاص البعد الإنساني في الصراعات. لا يمكننا أن نبقي بدون مبالاة بمعاناة المدنيين الأبرياء، أو بانتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. لذلك نؤكد أنه لا يمكن لأي اعتبار أمني أن تكون له الغلبة على تعهد جميع الدول بالامتثال لهذه القواعد.

وبالمثل نعتقد أن من الحيوي التأكيد على أن الأطراف في صراع تقع عليها أيضا مسؤولية مباشرة عن ضمان احترام القانون الإنساني الدولي، مهما كانت الظروف.

وعلى ضوء تعليقات السيد إيغلاند نود أن نشير النقاط التالية. النقطة الأولى هي أننا قلقون على نحو خاص حيال العلاقة بين الأحداث التي وقعت مؤخرا المؤثرة في

وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تحت حكومة زمبابوي على مدّ اليد لكل سكان زمبابوي والأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني لإجراء حوار يرمي إلى التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة. وينبغي إلغاء التشريع القمعي. زمبابوي بحاجة إلى حكومة تمثيلية ذات قاعدة عريضة لمواجهة تحديات البلد في الميدانين الاقتصادي والإنساني.

ونعتقد أنه إذا قام وكيل الأمين العام غمباري بزيارة لزمبابوي في مطلع سنة ٢٠٠٦ لأدى ذلك إلى زيادة الزخم المتولد عن زيارة وكيل الأمين العام إيغلاند؛ وينبغي لزيارة كذلك أن تشمل السودان وأوغندا وبلدانا أخرى في المنطقة. وينبغي لوكيل الأمين العام غمباري أن يشجع الأمم الأفريقية على زيادة انخراطها مع الأحزاب الزمبابوية للنهوض بحل حسن التوقيت لأزمة زمبابوي الاقتصادية. وعلى سبيل المثال فإن قرض جنوب أفريقيا بمبلغ ٤٧٠ مليون دولار يمكنه، لو كان مشروطا بإصلاحات سياسية واقتصادية، عنصرا من عناصر الحل الأفريقي الممكن.

والأمر الهام هو استعادة الديمقراطية والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي في زمبابوي. وإذا كانت الظروف ملائمة لإحراز التقدم الحقيقي فينبغي للأمم العام عنان أن يزور هو نفسه زمبابوي عقب زيارة وكيل الأمين العام غمباري.

ونعتقد أيضا أن على البلدان الأفريقية أن تؤدي دورا هاما - رائدا، حقا - في حل الأزمة في زمبابوي، ونحن نشجع تلك البلدان على العمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على إشراك حكومة زمبابوي في حوار بناء.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر مرة أخرى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد يان إيغلاند، على

وفي الختام، نود القول إن إنشاء هيئة جديدة داخل الأمم المتحدة قد يساعد على حل، أو على الأقل، على التخفيف من الحالات الإنسانية، وخاصة في القارة الأفريقية.

كما نود أيضا أن نعرب مرة أخرى عن امتناننا للسيد إيغلاند على جهوده لتحسين الحالة بالنسبة للسكان المدنيين. ونكرر مجددا تأييد الأرجنتين لجهوده المستمرة لتهيئة الحماية للمدنيين في الصراعات المسلحة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام إيغلاند على إحاطته الإعلامية بصدد الحالة الإنسانية في العديد من المناطق الأفريقية. ولقد لاحظنا خلال استماعنا لإحاطته الإعلامية في العديد من المناسبات خط تفكير مشترك، ألا وهو العطف والانشغال الشديداً على الناس الذين يعانون، ورغبته في الاضطلاع كاملاً بدور مكتب منسق الشؤون الإنسانية بغية التخفيف من تلك المعاناة.

ومثلما أبلغنا وكيل الأمين العام، تعتبر الحالة الإنسانية في أجزاء معينة من أفريقيا خطرة جداً. وبمر الناس بمعاناة كبيرة على أساس يومي، بما في ذلك الجوع والفقر والموت والأوبئة الهائلة الانتشار. وتستشعر الصين عطفاً شديداً إزاء محتهم وتنشغل بالمصاعب الذي تواجهها البلدان والشعوب المتضررة بها. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمجهود مشترك لتقديم المعونة الإنسانية المكثفة لمساعدة تلك البلدان على التغلب على هذه الأوقات العصيبة.

وعلينا أن ندرك أيضاً أن هناك أسباباً عديدة للأزمات الإنسانية، من الصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية والأوبئة وغيرها من العوامل الأخرى تؤدي كلها دوراً. وإذ يقدم المجتمع الدولي المعونة المادية، ينبغي له أن يوجه اهتماماً أكبر إلى الأحوال الفعلية في البلدان المتضررة

سلامة الموظفين الدوليين والصعوبات التي يواجهها هؤلاء العاملون في المجال الإنساني في الوصول إلى السكان المحتاجين.

ويجب علينا، في ذلك السياق، ألا نغفل من خطورة الهجمات على العاملين بالخدمات الإنسانية في الأشهر الأخيرة في شمال أوغندا ودارفور، وما لها من تأثير فعلي على الوصول إلى الشعوب المتضررة. وعلاوة على تجريم تلك الهجمات التي تندرج في إطار سلطة المحكمة الجنائية الدولية، فعلينا أن نتذكر أن السيد مورينو - أوكامبو، مدعي عام المحكمة، قد أشار إلى هذه المسألة يوم الاثنين الماضي خلال إحاطته الإعلامية أمام المجلس. ويجب أن نؤكد حقيقة أن المجلس في قراره ١٢٩٦ (٢٠٠٠) قد أعرب عن استعداده لاتخاذ تدابير مناسبة في حالات إعاقه المعونة إلى المدنيين، بما في ذلك تقييم للحالات التي قد يشكل تعطيل الوصول الحر إلى المدنيين تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وثانياً، نحن نتابع باهتمام وانشغال كبيرين حالة الجماعات المختلفة من اللاجئين والأشخاص المشردين داخلها. وندرك الحساسيات التي قد يثيرها التعرض لمسألة الأشخاص المشردين داخلها، ولكننا لا نستطيع أن ننسى أن المدنيين من الناس المشردين داخلها هم من بين أكثر الجماعات تعرضاً للخطر في حالات الصراع. وعلينا أن نتذكر أن لمجلس الأمن دوراً تكميلياً في حماية أولئك الأشخاص.

أما بالنسبة إلى الحالات الخاصة التي أورد السيد إيغلاند ذكرها، فنحن نود أن نعرف آراءه بشأن اتفاق ممكن في إطار عملية أبوجا، بما في ذلك كيفية اعتقاده أنه بالإمكان أن يؤثر ذلك على الحالة الإنسانية الحرجة في دارفور وما يمكن أن يكون له من أثر في أفريقيا الشمالية.

له أن يشحذ العمل ويؤمن الانشغال المستدام ويجتذب تأييد النشطاء والمناخين الإقليميين. ويمكن للمجلس على وجه الخصوص أن يتحمل المسؤوليات عن توفير الحماية الفعالة ضد العنف على الأرض ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع. إضافة إلى هذا، فإن تأييد المجلس للمبادرات الهادفة إلى تقوية الإمكانيات المحلية والقومية في الأزمات الإنسانية يمكن من أن يزيد بدرجة كبيرة فرص النجاح.

ونظرا لإنشاء لجنة بناء السلام عما قريب، نعتقد أن الفرصة قد حانت للمجلس للبحث عن وسائل للإسهام في تعزيز الصلات عن العمل الإنساني والاندماج وإعادة التأهيل وبناء السلام. إن هذا سيمكّن المجلس من دعم اتجاهه نحو الأزمات الإنسانية في الإطار الأكبر لجهود بناء السلام.

إن الأزمات الإنسانية في أفريقيا هي شاغل خطير لوفدي، مثلها مثل العوائق التي تنشأ في مواجهة الاحتياجات الإنسانية. ومن الواضح أن تحديات خطيرة ما زالت تواجهنا مستقبلا، وخاصة ما يتعلق بالحصول على التمويل اللازم من أجل الاستجابة إلى الطوارئ الإنسانية في الوقت المناسب وبصورة فعالة وفاعلة. وتحتاج الاستجابات الدولية لحالات الأزمات في أفريقيا إلى أن تكون أكثر تطلعا إلى الأمام في منحها، وينبغي أن تقوم على أساس من التنسيق والشراكات المتكاملة بين الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية وشركاء التنمية والمنظمات المحلية وغير الحكومية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالجهود التي لا تكل للمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام التي تزيد من توعية المجتمع الدولي بصدد هذه الأزمات. وما زالت مناداتها تشكل إسهاما هاما في مواجهة الأزمات الإنسانية في أفريقيا.

بها، وأن يتخذ الخطوات الضرورية لمواجهة المشاكل وأن يؤكد على إزالة الأسباب الجذرية للكوارث الإنسانية.

إن التخفيف من الكوارث الإنسانية في أرجاء أفريقيا يجب أن يستند أساسا إلى جهود البلدان المعنية، مع مراعاة آرائها وقيادتها، والسماح لمبادراتها بأن تُنفذ بأكملها. وعلى المجتمع الدولي أن يعزز جهود حكومات البلدان المعنية وأن يتعاون معها. وعلينا، في الوقت ذاته، أن نعمل على إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي إشراكا كاملا. كما يجب علينا أيضا أن نتجنب تسييس المسائل الإنسانية. إن هذا لا يساعد على حل المشاكل فحسب، بل إنه يزيدا تعقيدا. ولذا فهو غير مرغوب فيه.

السيد شواسوتو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يضم وفدي صوته إلى أصوات الآخرين في شكر وكيل الأمين العام، يان إيغلاند، على إحاطته الإعلامية المسهبة اليوم.

إن أفريقيا تواجه تحديات سياسية وإنسانية هائلة. لقد تسبب الصراع المتواصل في أفريقيا في معاناة ضخمة. وغالبا ما يكون المدنيون هم الأهداف الرئيسية في حالات الصراع، وهم الذين حُرّموا من السلام والأمن الأساسيين. ويمكن أن تسفر عن الكوارث الإنسانية نتائج مدمرة للسلام والأمن. وعلى الرغم من ذلك، أدت الجهود لمواجهة مثل تلك الطوارئ في الغالب إلى عدم إيلاء الاهتمام اللازم لها، كما أن الموارد الكافية لمساعدة السكان المتعرضين لها والمحتاجين لم تتوفر.

وتأمين السلم والأمن هو المسؤولية الأولى لمجلس الأمن. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن هو أكثر الهيئات في منظومة الأمم المتحدة استجابة، فإن مواجهة الكوارث الإنسانية هي مهمة يحسن الاضطلاع بها عن طريق التنسيق والتعاون بين كل هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها. ولكن الدور القيادي للمجلس، عبر اهتمامه بتلك الأزمات، يمكن

المدينين، بما فيهم النساء والأطفال، وعمال المساعدة الإنسانية، وحافظي السلام الدوليين. وفي الوقت ذاته، وعلى ضوء مناخ انعدام الأمن السائد في دارفور، فقد أضحى تقديم المساعدة إلى من هم في أشد الحاجة إليها هناك أمرا أشد صعوبة بشكل كبير.

وُشيد بالدور الأساسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في السودان وبالجهود الشجاعة التي يبذلها موظفوها في سبيل توفير الراحة في ثنانيا تلك المأساة الإنسانية. كما تُقدر الوجود المتواصل لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. ومما يُتلج الصدر حقا أن نرى وحدة أفريقية تؤدي عملها كاملا بنفسها في منطقة أفريقية.

وثانيها، فيما يتعلق بشمال أوغندا، فنحن نتفق مع الرأي القائل إن الصراع هناك له أبعاد إقليمية هامة وينطوي على إمكانية إفضائه إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في الأمن الهش أصلا في المنطقة الإقليمية وإلى الإخلال بالجهود الإنسانية التي يجري القيام بها حاليا. ويبقى اعتقادنا أن حل ذلك الصراع لن يتحقق إلا بالعمل السياسي، لا العسكري. وعلاوة على ذلك، فإن فرص تحسن الوضع الإنساني تتوقف إلى حد كبير على ما يحرز من تقدم على جبهة العمل السياسي، مع ضرورة ارتقاء الحكومة إلى مستوى مسؤولياتها في حماية السكان في الشمال وكذلك كـف "جيش الرب للمقاومة" فورا عن كل أعمال العنف والأخذ بسبيل المحادثات السياسية.

وشأننا شأن آخرين غيرنا، فإننا نشارككم قلقا محمدا حيال وضع قرابة ٢ مليون شخص مُشرد في شمال أوغندا. وفي هذا الصدد، أود أن أسأل السيد إيغلند عن خطط الأمم المتحدة لسد احتياجات الأشخاص المشردين داخليا، على ضوء حقيقة أن غالبيتهم تعتمد إلى حد كبير في بقائها على قيد الحياة على ما تناله من مساعدة دولية.

وأخيرا، يكرر وفدي تأكيد امتنانه للسيد إيغلند وفريقه. ونؤكد له تأييدنا المستمر لجهوده الإنسانية في أفريقيا.

السيد دوميترو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):

سيدي الرئيس، نحن ممتنون لمبادرتكم بصدد الدعوة إلى تقديم هذه الإحاطة الإعلامية التي تأتي في موعدها المناسب. كما أود أن أشارك الأعضاء الآخرين بالمجلس في شكر وكيل الأمين العام، يان إيغلند، على عرضه الوافي.

مرة أخرى، استدعت التحديات الإنسانية التي تواجه القارة الأفريقية اهتمام المجلس بما ومناقشته الواعية بشأئها. إن ممارسة تقديم الإحاطات الإعلامية الدورية في المجلس بصدد التطورات الإنسانية في أفريقيا هما في الواقع موضع ترحيب وذات فائدة كبيرة. ونشيد إشادة خاصة بالعمل الذي أداه السيد إيغلند. وما البعثات التي قام بها بشكل مُنظم إلى أفريقيا إلا دليلا على تفانيه في أداء عمله وعلى الاهتمام الخاص الذي توليه الأمم المتحدة إلى ضرورة معالجة الاحتياجات الإنسانية لتلك القارة معالجة فعالة وعاجلة.

وعلى تلك الخلفية، أود أن أركز هنا على ثلاث قضايا. أولها، فيما يتعلق بالسودان، فقد حرصنا حرصا خاصا على الاستماع إلى الإحاطة بشأن الوضع في دارفور، لأن الفترة الأخيرة كانت حافلة في ما شهدته من تطورات هناك. ومن بينها، الأمل الكبير الذي ولدته الجولة السابعة من محادثات السلام فيما بين الأطراف السودانية نفسها بشأن الوضع في دارفور، والتي كانت قد ابتدأت في أبوجا في تشرين الثاني/نوفمبر في ظل وساطة بارعة قام بها الاتحاد الأفريقي. وبينما يبدو أننا تقدمنا سياسيا، إلا أن ما نتمناه الآن أن نرى ترجمة لذلك التقدم على أرض الواقع تتمثل في تحسن الوضع الإنساني في دارفور. غير أن مما يؤسف له أن العنف والفظائع هي أحداث تقع يوميا وأنها توجه ضد

على إحاطته المفصلة حول الوضع الإنساني في بضع مناطق داخل أفريقيا.

ويتطلب الوضع الحقيقي وعمق الأزمات التي تشهدها أفريقيا منا أن ننظر في مسألة زيادة المساعدة الإنسانية إلى تلك القارة. ونود الإشادة بالعمل الصامت الذي يؤديه موظفو الأمم المتحدة العاملون في مجال المساعدة الإنسانية في ظروف صعبة جدا، لا سيما في دارفور وغيرها. غير أن اتباع نهج عام على مستوى منظومة الأمم المتحدة بكاملها لا يقل أهمية من ناحية استراتيجية عما أشرت إليه، لأن هذا النهج سيسمح لنا، ضمن أمور أخرى، بتفادي التوزيع غير العادل للمساعدة الإنسانية على مناطق القارة الأفريقية وبوضع حد لظاهرة ما يُسمى بحالات الطوارئ المنسية.

ونعتقد أن هذا الوضع سيتغير في المستقبل القريب من خلال إعادة تنظيم "الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ"، عندما يصبح اسمه "الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ". أما طرق العمل الأساسية لهذه الآلية، فقد أنشئت، كما نعلم جميعا، في قرار اتخذته مؤخرا الجمعية العامة بتوافق الآراء. وعلى وجه الخصوص، فإن القرار ينص على تخصيص موارد الصندوق للتحذير من وقوع الكوارث الطبيعية ولسد الاحتياجات الإنسانية الواضحة في البلدان التي لا يكون الإطار الزمني اللازم فيها كافيا لتعبئة الموارد المطلوبة استجابة لنداء تقليدي موحد صادر عن عدة وكالات.

والأمم المتحدة ومجلس الأمن منخرطان حاليا بهمة في معالجة مشاكل أفريقيا. وبوسع المنظمة، بحكم تجربتها الفريدة في تسوية الصراعات وفي العمل على تعافي البلدان بعد إنهاء حالة الصراع فيها، أن تعبئ المجتمع الدولي ومختلف الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لتحقيق حل شامل لمشاكل

وثالثها، فيما يتصل بزيمبابوي، فإننا نقدر تقديرا عاليا المعلومات التي وافانا بها توا السيد إيلغند، وذلك بعد الزيارة التي قام بها في الوقت المناسب إلى هناك في كانون الأول/ديسمبر. وتشعر رومانيا بنفس القلق العميق حيال الوضع في زيمبابوي. ويبدو أن القيام باستجابة إنسانية أضحت أمرا أساسيا في حالة ذلك البلد، ذلك أن الوضع فيه يزداد سوءا على سوء، ونقص الغذاء أصبح ظاهرة مزمنة، بينما عدد الناس الذين يحتاجون للمساعدة آخذ في الازدياد. ولهذا كله، فإننا نحث الحكومة على العمل مع المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية في سبيل معالجة احتياجات السكان الضعفاء. ونحن بدورنا نرحب بالتقدم الذي أشار إليه السيد إيلغند فيما يتصل بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الحكومة بشأن العديد من المسائل، مما سييسر استجابة الأمم المتحدة للأزمة الإنسانية في زيمبابوي.

وأخيرا، وحيث أن هذه هي آخر كلمة تُلقاها رومانيا حول هذه المسألة بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، نود التأكيد على أن رومانيا ترى، سواء بالنسبة لزيمبابوي أم لشمال أوغندا، أنه لا مبرر لمجلس الأمن ولا للمجتمع الدولي الاختباء ببساطة وراء صيغة ما يسمى بأزمات منسية أو صامته أو ألا يفعل شيئا تجاهها سوى تجاهل التطورات الخطيرة الجارية هناك والتي، مع أنها ربما قد تكون تطورات تحدث في صمت وبلا دراية بها، إلا أنها تؤدي بأرواح أعداد لا تُحصى من الناس وتتسبب في مستويات تفوق الوصف من المعاناة البشرية. وهذا الكلام ينطبق، بالطبع، لا على القارة الأفريقية وحدها، وإنما على أجزاء أخرى من العالم أيضا.

السيد سمير نوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
في مُستهل حديثي، أود أن أشكر وكيل الأمين العام إيلغند

والجهد، وعن حق، للنظر في الحالة في أفريقيا، بغية مساعدة البلدان الأفريقية، بالتنسيق مع جهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى.

واعتقد أنه من المهم لنا أن يتوفر لدينا فهم شامل للحالة الإنسانية في مختلف المناطق. فنحن بحاجة إلى معرفة أسباب الأزمات وتداعياتها، لأنها كثيرا ما تؤثر على البلدان المجاورة وعلى الاستقرار دون الإقليمي. وكثير جدا من الأزمات الإنسانية يُعزى إلى أسباب غير اقتصادية، كما قال السيد إغلاند. ولا يمكن أن تكون المعونة الغذائية ذريعة للفشل في التعرف على أسباب الأزمات التي يعاني بسببها ملايين البشر بشدة. وأنا أؤيد ملاحظاته في هذا الصدد تماما.

وأود أن أركز بإيجاز على الحالات الرئيسية التي أشار إليها السيد إغلاند في إحاطته الإعلامية. أولا، فيما يتعلق بدارفور، يذكّرنا الوصف الذي قدمه السيد إغلاند بمدى تردى الأوضاع هناك. ولا شك أنه سيتعين على المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٦ أن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك إلى تشاد. ولا بد أن يكفل المجتمع الدولي الوصول إلى المخيمات وأن يضمن عدم وجود ما يعرقل عمل المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، فإن تحسن الأوضاع الإنسانية، التي ترتبط بالحالة الأمنية، لا يتوقف على ممارسة الضغط اللازم فحسب، بل وعلى تحسن الوضع السياسي، أيضا.

وفي الوقت الحالي، لا بد من مواصلة الضغط على الأطراف في أوجا. واعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يستعرض تلك المسألة بشكل منتظم، وفي إطار استراتيجية شاملة.

وثمة ملاحظة جانبية في هذا المجال، فلدى مناقشة الحالة في دارفور وفي السودان، اعتقد أننا نميل كثيرا إلى النظر في هاتين المشكلتين على نحو منفصل. والواقع، إن السيد إغلاند قد تناول هاتين المسألتين معا في إحاطته الإعلامية،

البلدان الأفريقية. وتمثل التجربة الإيجابية للتعاون المثمر بشكل متزايد فيما بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، كل ضمن حدود ولايته، عاملا مشجعا هاما في هذا المضمار. والقرار القادم بإنشاء لجنة بناء السلام سيمثل هو الآخر، بالتأكيد، خطوة إضافية هامة في ذلك الاتجاه.

وترحب روسيا بتعزيز دور الدول الأفريقية في السياسة العالمية وبجهودها في تسوية ما تبقى من صراعات إقليمية في القارة، وفي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي إعادة تأكيد أهمية حقوق الإنسان والديمقراطية. ونحن نتفهم حسامة المشاكل التي تواجهها أفريقيا؛ ولذلك، فإننا نُعلق أهمية خاصة على تعزيز أنشطة حفظ السلام المتكاملة بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة الأفريقية. فقد لاحظنا النتائج المثمرة لجهود الوساطة التي قام بها الاتحاد الأفريقي في تسوية بعض الصراعات داخل القارة.

وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا يتراجع اهتمام المجتمع الدولي بالمشاكل الأفريقية. وستقوم روسيا في المستقبل، داخل الأمم المتحدة وفي إطار هيكل دولية أخرى، باتتباع سياسة تتسق ومصالح دول القارة الأفريقية؛ كما أنها ستواصل المشاركة في تدابير مُتفق عليها من أجل تقديم مساعدة شاملة إلى أفريقيا، بما في ذلك من خلال مجموعة الثماني وغيرها من محافل متعددة الأطراف. وسنواصل بنشاط دعم الجهود الرامية إلى تسوية الأزمات وتعزيز قدرات حفظ السلام في أفريقيا.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في

البداية، أتقدم بالشكر للسيد إغلاند، وأعرب له عن بالغ امتناننا لالتزامه بالقضية الإنسانية والقارة الأفريقية. وتقاريره المنتظمة بشأن الأوضاع الإنسانية في أفريقيا تكتسي أهمية خاصة. ومجلس الأمن يخصص جانبا كبيرا من الوقت

العشوائية، والتي أداها المجتمع الدولي، يتعين على المجلس أن ينظر في هذه المسألة. وقد أحطنا علما بالبوادر التي تشير إلى استعداد سلطات زمبابوي للعمل مع الأمم المتحدة، ونعتقد أنه بعد زيارة السيد إغلاند، سيكون من المفيد للأمين العام أيضا أن يزور زمبابوي - وقد فهمت أن ثمة اقتراحا قُدم له بذلك بالفعل.

ونعتقد أن قصر الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في إطار المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو يتوقف على هذا الحوار وعلى جهود ملموسة قد تبذلها السلطات في زمبابوي - في إطار ذلك الحوار - نحو إيجاد حل للمشاكل التي أوجدتها هي ذاتها. وفي الختام، أشير إلى ملاحظة للسيد إغلاند معربا عن قلقنا إزاء ضعف الاستجابة لبعض النداءات الطارئة التي توجهها الأمم المتحدة بشأن حالات معينة. وهنا، أشير بصورة خاصة إلى منطقة السهل الساحلي. إننا بحاجة إلى إيجاد حل لهذه المشكلة كيما تضارع مستويات المعونة خطورة الوضع، عوضا عن اهتمام وسائل الإعلام في البلدان المانحة.

السيد قطي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): وبدوري، أعرب عن التقدير للسيد إغلاند على الإحاطة الإعلامية المفصلة التي وافانا بها بشأن بعض من أخطر الأزمات الإنسانية في أفريقيا. ونتفق معه على ضرورة اعتماد نهج إقليمي لمعالجة الأزمات الإنسانية التي أشار إليها تواء، لما يترتب عليها من آثار عبر الحدود الوطنية. وأبرز مثال على ذلك، جيش الرب للمقاومة وحالة اللاجئين.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة حول الحالات التي أشار إليها في إحاطته الإعلامية. وأبدأ بالجنوب الأفريقي، مرحبا بالحوار مع سلطات زمبابوي الذي بدأ خلال زيارة السيد إغلاند لذلك البلد والاتفاقات التي تم التوصل إليها أثناء تلك الزيارة. ولكن أود أن أشدد على

نظرا للارتباط بينهما. وبالتأكيد، فهما مسألتان مركبتان، ولأسباب فنية، قد تكون ثمة اعتبارات وجيهة أحيانا للنظر بشكل منفصل في الأوضاع الإنسانية والحالة الأمنية، بما في ذلك إمكانية حلول الأمم المتحدة محل الجهود المشهودة التي قام بها الاتحاد الأفريقي، والوضع السياسي، وأخيرا تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ولكن، يبدو لي أن علينا من وقت إلى آخر أن ننظر في هذه المسائل معا، بغية تعزيز التزامنا. وأعتقد أننا نحتاج إلى استعراض شامل لكسي نساعد السودان بفعالية أكبر.

إن أنشطة جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا وفي المنطقة قد أوجدت وضعا لم يعد في الإمكان قبوله. ومن الواضح أنه ينبغي للمجلس أن يُعنى بهذه المسألة. فهناك عدد من المسائل التي تتجاوز الجانب الإنساني، بما في ذلك الوصول إلى السكان، وهي مسألة تم مجلس الأمن. وهناك أيضا بُعد إقليمي يكتسي مزيدا من الأهمية.

وقد طرح السيد إغلاند في إحاطته الإعلامية اليوم بعض المقترحات لكسي يناقشها المجلس. وكانت اقتراحاته مثيرة للاهتمام، وأؤكد له أننا سننظر فيها عن كثب. لقد آن الأوان لإيجاد حل للمشكلة، والحل قد يكون عسكريا فحسب، كما أشار المجلس في عدة مناسبات.

ولدي سؤال أطرحه كثيرا، وأوجهه الآن للسيد إغلاند مرة أخرى. لست أفهم كيف يمكن لعدد محدود من المقاتلين، مهما بلغت شراستهم، أن يتسببوا في كل هذه العواقب المفعجة: ١,٥ مليون نازح، وما يسهمون به من زعزعة للاستقرار الإقليمي. وأي معلومات يوفرها لنا السيد إغلاند بشأن عدد أولئك المقاتلين يمكن أن تساعدنا على فهم حجم المشكلة، التي لا بد لي أن أعترف بأنني لا أفهمها. وأنتقل الآن إلى الوضع في زمبابوي، فبعد العملية التي يعجز عنها الوصف والتي لا تُغتفر لهدم الأحياء

تبعات تلك البعثة: ماذا تعني بالنسبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الحالية، وكيف ستمضي تلك البعثة قدما في السنة المقبلة للاضطلاع بمهمة أكبر، وكيف يتلاءم ذلك مع ما تضطلع به الأمم المتحدة في السودان؟ كل تلك الجوانب حاسمة. وفي الوقت ذاته، من الضروري ممارسة أكبر قدر من الضغط على الأطراف للسعي إلى إبرام اتفاق سلام في أبوجا في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، في ما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى والعواقب الإنسانية لأنشطة جيش الرب للمقاومة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وشمال أوغندا، تنتشاطر جميعا القلق إزاء نحو مليوني شخص مشردين وإزاء الأثر الذي يتركه عدد صغير نسبيا من المقاتلين على ملايين الأشخاص في البلدان الثلاثة تلك. إن نشاط جيش الرب للمقاومة يسبب زعزعة أوسع من ذي قبل. لذا يجب أن نشجع الأطراف على السعي إلى التوصل إلى حل سلمي. ويجب علينا، بصفتنا الأمم المتحدة - بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان - أن نفعل ما بوسعنا لمساعدة حكومات المنطقة لتتصدى فعلا لتلك المشكلة. وأعتقد أن دور المجلس ينبغي أن يكون داعما لدور الحكومات.

ثالثا، في ما يتعلق بزمبابوي، تنتشاطر المملكة المتحدة الشواغل التي أعرب عنها السيد إغلند. ثمة حالة إنسانية، ناجمة عن كوارث طبيعية وعن أسباب من صنع الإنسان، وهي خطيرة جدا وتزداد سوءا. ولا أعتقد أننا رأينا التحسينات المرجوة، بعد زيارة المبعوثة الخاصة للأمين العام السيدة آنا تبايوكا في تموز/يوليه.

والحقيقة أن الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية تؤدي عملا جيدا جدا في أصعب الظروف. وقد قال السيد إغلند بوضوح شديد إن الإجراء الذي اتخذته

نقطة معينة أثارها في تلك الإحاطة: فمهما كانت الظروف، يجب أن تبقى المساعدة الإنسانية حيادية الطابع وبعيدة عن الانحياز وألا تُستخدم كأداة سياسية.

ونعتقد أن من الضروري أن تنتهج نهجا منسقا تجاه جيش الرب للمقاومة. وقد قدم السيد إغلند بعض الاقتراحات التي نجدها هامة وتستحق المزيد من نظر مجلس الأمن، بالتشاور مع الحكومات المعنية.

وفي ما يتعلق بدارفور، نرحب ببعض الاستقرار الذي شهدته الحالة، بما في ذلك الحالة العسكرية. وانخفض عدد الأشخاص المشردين ولو بقدر طفيف. وانخفض معدل سوء التغذية ومعدل وفيات الأطفال. وقد أصبح ذلك التقدم ممكنا بفضل حشد المجتمع الدولي. لكن الحالة لا تزال مضطربة بوضوح بسبب الحالة الأمنية المتقلبة جدا والافتقار إلى الحل السياسي للأزمة. إن استعادة النظام والأمن في دارفور لن يكون أمرا سهلا. لكن من الواضح أن اختتام الاتفاق السياسي سيسمح بتخفيف حدة التوتر في الحالة. ومن الأهمية بمكان أن نمارس الضغط على الأطراف حتى تفضي محادثات أبوجا إلى تسوية سلمية دائمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

أشارك كل الذين أعربوا عن شكرهم للسيد إغلند على ما اعتبره إحاطة إعلامية قوية جدا وعلى دعوته لنا جميعا إلى العمل.

أولا، في ما يتعلق بغرب السودان، إن الافتقار إلى التقدم، وتدهور الحالة، ومشكلة الوصول الإنساني كلها أمور تظهر مدى هشاشة الحالة. إننا حقا بحاجة إلى فعل المزيد. وإن نتائج بعثة التقييم التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان - التي أعتقد أنها عادت الآن من المنطقة - حاسمة حقا. ونرى من الضروري أن يكون بمقدور المجلس النظر في

أعتقد أن السيد إغلند أوجز الفقرة الأخيرة حقاً: الأمن والاستقرار يسيران جنباً إلى جنب مع الأزمات الإنسانية. وإذا لم يتوفر العاملان الأولان من المرجح أن تحدث أزمة. والمملكة المتحدة تشيد ببعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على ما تظلمعان به بالفعل للتصدي للجماعات المسلحة، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة. لكنني أعتقد أن الدرس يكمن في حاجتنا إلى الانخراط بقدر أكبر في الجهود التي نبذلها فعلاً للتصدي لتلك المشاكل، نظراً للخريطة البيانية التي أرانا إياها السيد إغلند لطريق الدخول إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وطريق الخروج منها، وما قد يمكن تحقيقه عن طريق التحريم. وسيكون متمشياً كلياً مع كل ما كنا نقوله بالإشارة إلى دور المحكمة الجنائية الدولية، أي القول إن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تكون أكثر نشاطاً في محاولة منع بلية جيش الرب للمقاومة من الانتشار كمرض معد في بلدان أخرى.

في الختام، يبدو لي أن السيد إغلند قدم إلى المجلس الكثير من المواد. وأعتقد أن الأمر متروك للمجلس ليقرر، ربما على وتيرة أبطأ قليلاً، كيف سيتصرف حيال ذلك. لكن المملكة المتحدة تنوي بالتأكيد أن تتقدم ببعض الاقتراحات في الوقت المناسب.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

بما أنه لا توجد طلبات أخرى للإدلاء ببيانات، أعطي الكلمة للسيد إغلند ليرد على التعقيبات التي طرحت حتى الآن.

السيد إغلند (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، جزيل الشكر على عقد هذه الجلسة، وأتقدم بشكري الخالص إلى أعضاء المجلس على تأييدهم هذا النوع من الإحاطات الإعلامية ودعمهم للعمل الذي يضطلع به

حكومة زمبابوي في مجال برنامج الإخلاء القسري كان أسوأ إجراء ممكن في أسوأ وقت ممكن. ولا يسعنا إلا أن نرحب بالاتفاقات التي أبرمها مع حكومة زمبابوي أثناء زيارته. وما حققه السيد إغلند بشأن الأمن الغذائي وما حققه برنامج الأغذية العالمي لفسح المجال أمام المنظمات غير الحكومية لوصول أكبر تعد جميعها عناصر ضرورية. وأعتقد أننا جميعاً نود أن نرى حكومة زمبابوي وهي تفي بالتزاماتها في مجال الاتفاقات التي انضمت إليها. وأعتقد أننا ينبغي أن نشجع حكومة ديمقراطية تخضع للمساءلة وتحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان.

ومن جانبي، أرحب بمشاركة أكبر من الأمم المتحدة في الحوار بشأن العلاقة السياسية مع حكومة زمبابوي. لكنني أعتقد أننا بحاجة إلى أن نرى إحراز تقدم هام قبل أن ينخرط الأمين العام بنفسه في تلك المسألة.

أما بالنسبة إلى دور المملكة المتحدة، فأود أن أكون واضحاً أيضاً: إننا سنقدم مساعدة كبيرة إلى المحتاجين الزمبابويين، على الصعيد الثنائي وعن طريق الاتحاد الأوروبي على السواء.

في الختام، أود أن أدلي باقتراحات عملية قليلة. أولاً، تظهر الإحاطة الإعلامية التي أدلى بها السيد إغلند كيف تؤثر الأزمات الإنسانية على الاستقرار والأمن الإقليميين وكيف تبرز الحركات العابرة للحدود وطأة المزيد من انعدام الاستقرار. لذا تقع على مجلس الأمن والمجتمع الدولي المسؤولية عن رصد تلك الحالات وعن تقديم مساعدة أفضل إلى البلدان التي تواجه فعلاً تلك الأزمات. ويبدو لي أن الأمر واضح جداً. والهدف يكمن في محاولة التصدي للصراع والصراع المحتمل، وتوفير الحماية للمدنيين وكفالة إتاحة المساعدة الإنسانية ووصول تلك المساعدة إلى المحتاجين.

إن الأطراف - الجماعات المسلحة، والرجال المسلحون - هم مجردون من الشعور بالمسؤولية إلى درجة تبعث على السخط، وعلى كل المستويات، لما يقومون به من أعمال ضد المدنيين والأشخاص المشردين داخليا. وبعضهم لا يتحلون بالمسؤولية على نحو مثير للغضب في موقفهم من التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات. وقد تم توجيه سؤال عن النتائج المحتملة إذا لم يتم التوصل إلى صفقة في أبوجا. حسنا، إنني لا أجرؤ حتى على مجرد التفكير بالنتائج، لأن الحالة برمتها قد تنهار. وسنجد ١٣ ٠٠٠ من العاملين الإنسانيين وسط تبادل للنيران، وسيؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى إصابة العملية بالشلل التام. وفي غضون أسابيع سوف يتعرض ملايين الناس إلى المجاعة وإلى أشد الأخطار.

ولذلك، ينبغي لنا أن نركز على كيفية إحراز النجاح في أبوجا، لكي يتمكن التقدم الذي حققناه من الاستمرار ولكي تتمكن من التخطيط لعودة السكان. ومرة أخرى، هذا وضع لا يمكن استمراره على الأجل الطويل. فلا يمكننا أن نبقى ملايين عديدة من السكان يعيشون على تقديم وجبات غذائية منتظمة في مخيمات مكتظة بهم في ظل تلك الظروف. ويجب أن يحدث تغيير إلى ما هو أفضل من ذلك.

وينسحب ذلك، بطبيعة الحال، على الوضع في شمال أوغندا. إن أوغندا لم تحظ باهتمام كاف يتعلق بالأزمة في الشمال. وأرجو أن يحدث ذلك، حيث أن الأزمة أصبحت الآن إقليمية. وقد حاولت أن أشرح تلك الحالة: إن الملايين من الناس يعانون من أعمال قلة لا تزيد عن ١ ٠٠٠ مقاتل يجوبون تلك المناطق. ولكن عندما يستهدف هؤلاء العاملين الإنسانيين والمدنيين، فإن النتيجة تكون الشلل الفوري.

وقد سألت ممثل فرنسا كيف يمكن لهذا أن يحدث، وكيف يمكن لهذه الحالة أن تستمر - كيف لهذا العدد القليل

زملاؤنا في الميدان في ظل ظروف عصبية جدا، وكثيرا ما يعرضون حياتهم للخطر وهم يحاولون منع مزيد من المعاناة ومزيد من الخسائر في الأرواح من بين المستفيدين.

ثمة توافق قوي في الآراء حول طاولة المجلس على أن الحالات التي وصفتها يجب أن تشهد تغييرا ايجابيا في السنة المقبلة. وكما لاحظ ممثل الصين حقا، إن دافعنا في طرح هذا الموضوع هو أننا، بصفتنا عاملين في المجال الإنساني، بحاجة إلى أن نرى تغييرا. إننا نريد أن نرى تغييرا. ومن واجبا أن نسترعي انتباه المجلس إلى حالات تسير بصورة سيئة أو حالات تندهور. وفي كل من الحالات الثلاث هذه، توجد في هذه اللحظة أزمة آخذة في التدهور. إن ما يحدث في دارفور، وفي شمال أوغندا والمنطقة ككل، وما يحدث كذلك في منطقة الجنوب الأفريقي، بما فيها زيمبابوي، هو في الواقع إهانة أخلاقية.

أولا، في ما يتعلق بدارفور، فإن التقارير التي نتلقاها من زملائنا في الميدان تجمع على أنه يمكن أن ينتهي كل شيء غدا. وقد أقمنا معا عملية إنسانية رائعة. وبالرغم من كل العقبات، انخفض معدل الوفيات إلى الثلث مما كان عليه في بداية العام ٢٠٠٤. وتمكنا من إحداث تغييرات سوقية، كتوفير عمليات الإدارة للمخيمات، والتغذية، والنظافة العامة، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم الأساسي، وهي عمليات رائعة. ولكنها الآن معرضة للخطر. وقد هبط مستوى الوصول الآن إلى المعدلات التي بدأنا منها في عام ٢٠٠٤.

ولذلك، فإن زملائنا في الميدان يقولون إن القلق الشديد يساورهم لأن المكاسب الكبيرة التي حققناها من الممكن أن تضيع. والسبب في ذلك، مرة أخرى، هو عدم وجود إرادة سياسية وتقدم في الحالة الأمنية. بموازاة التقدم الذي حققناه في المجال الإنساني.

بمحااجة إلى رؤية التغيير الإيجابي، لأن الهجرة عبر الحدود أيضا ما زالت مستمرة، ولأن الوضع أصبح لا يحتمل لدى الكثيرين من الناس.

ووجه ممثل الدانرك سؤالاً حول مستقبل انخراط الأمم المتحدة في زمبابوي. إن الأمين العام تلقى دعوة لزيارة زمبابوي من الرئيس موغايي. وقد كرر الرئيس موغايي تأكيد الدعوة عندما كنت في زيارة هناك. ويعتزم الأمين العام أيفاد وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري في بعثة لإجراء حوار مع الحكومة. ونأمل أن نشهد تقدماً في جهات عديدة بحيث أن زيارة السيد غمباري، والزيارة المحتملة للأمين العام، ستدفعان قدماً عملنا وبرنامج عملنا المشترك.

وأود أن أقدم ملاحظتين عامتين أخيرتين، وقد برزتا أيضا خلال المناقشة. إن العمل الإنساني بصفة عامة يحرز، في حقيقة الأمر، تقدماً كبيراً. ونحن ندين بالشكر لأعضاء مجلس الأمن على زيادة اهتمامهم واستثمارهم فينا. لقد حققنا خلال العام ٢٠٠٥ أهدافاً غير مسبوقه، من حيث الوصول إلى أعداد أكبر من الناس، بفعالية أكبر وبسرعة أكبر. ومع وجود صندوق جديد لحالات الطوارئ، قد يكون لدينا تمويل يمكن التنبؤ به بشكل أفضل. ومع وجود هيكل أفضل للتنسيق في ما بيننا كعاملين في المجال الإنساني، ستمكن من العمل على نحو أكثر فعالية، وبقيادة أفضل لدى المنسقين الإنسانيين في الميدان.

إن الثورة التكنولوجية تجعل من الممكن صنع المعجزات، بينما كان علينا في الماضي أن نكون مجرد مراقبين للمعاناة بصمت. ولكننا كثيراً ما نشاهد أن هذه الثورة التكنولوجية لا تنعكس في ثورة أخلاقية وسياسية على نحو يمكننا فعلاً من الاضطلاع بعملنا.

ومما أثلج صدري هنا أنني استمعت إلى العديد من الأعضاء يقولون نعم، ينبغي أن يكون هناك تقدم في الجبهة

من المحاربين أن يسبب مثل هذا القدر من الدمار. أنا لا أعلم حقاً. فقد يكون ذلك نتيجة للإهمال وغياب إجراءات فعالة على مدى أعوام كثيرة. إن جيش الرب للمقاومة يعمل منذ ٢٠ عاماً في شمال أوغندا، ويعمل الآن على نطاق إقليمي.

إنه لما يثير السخط حقاً أن نرى تتطور الأمور بهذا الشكل على مدى السنوات العشرين الماضية. ويجب وضع حد لذلك. يجب أن يتوقف هذا بالفعل. إنها حالة لا بد لنا أن نقول إنها لا يمكن أن تستمر على هذا النحو في عام ٢٠٠٦، حيث سيخطف جيل آخر من الأطفال لكي يتحولوا إلى آلات للقتل باسم هذه الحركة.

إن فريق الخبراء المقترح قد يكون أحد السبل لمعرفة سبب عدم توقف الحالة، وسبب استمرارها وسبب السماح بأن تتواصل. إنني أهيب بالمجلس أن ينظر في هذا الاقتراح أيضا. ويجدوننا الأمل، نحن في ميدان العمل الإنساني، سواء في ما يتصل بالحالة في شمال أوغندا، أو بالبعد الإقليمي لها، أن تتمكن من القول الآن "كفى"، لقد طفح الكيل، وحن الوقت لأن نشهد تغييراً".

ومن الممكن أن تستمر الحالة في زمبابوي بالتدهور، ولكن من الممكن أيضا أن تتحسن في العام القادم. وإذا كان هناك بلد واحد في العالم يستطيع تغذية نفسه، فالأحرى أن يكون ذلك البلد هو زمبابوي. وكما أبرزت في إحاطتي الإعلامية، فإنه إذا ما حدثت تغييرات في النواحي المختلفة، بحيث نرى الحكومة تغيير من سياساتها وممارساتها، وحيث يستثمر المانحون ليس في العطاءات الغذائية فحسب بل في تمويل الإنتاج الزراعي ومصادر العيش، وحيث تنهياً البيئة التي تسهل فيها الحكومة والآخرين عملنا بحيث يصبح فعالاً في كل النواحي، بما في ذلك ما يتصل بالملجأ، وتتوقف كارثة إجلاء السكان وغير ذلك. فإذا ما حدثت كل هذه الأمور أعتقد أننا سنشهد تغييراً إيجابياً في زمبابوي. ونحن

وأفريقيا هي القارة الفتية، وستشهد تغييرا إيجابيا كبيرا. ومع ازدياد الموارد التي ستحصل عليها في العام القادم من مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي - وكل من وعد بتقديم موارد متزايدة للقارة - أعتقد أنه يمكننا أن نفعل الكثير. وعندئذ، لا بد لنا أن نحرك تقدما على الصعيدين السياسي والأمني. لذلك، يثلج صدري كثيرا أن أسمع أن أعضاء المجلس سينكبون الآن على دراسة مقترحاتنا. لقد قلتم، سيدي الرئيس، إنكم ستفعلون ذلك لكن بوتيرة أبطأ قليلا، ولكن يحدوني الأمل ألا تكون تلك الوتيرة أبطأ كثيرا من حاجتنا كما اقترحت للتو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لكم جزيل الشكر، يا سيد إغلاند، على إحاطتكم الإعلامية وعلى أسلوب ردكم على الأسئلة.

وما لم تكن لدى الزملاء أي ملاحظات أخرى، يكون مجلس الأمن بذلك قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

السياسية، في مجال حفظ السلام والأمن. لقد كانت مهمتي الأولى مساعدا شابا لتورفالد ستولتنبرغ واللورد أوين أثناء الجهد المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٤ في البلقان، وفي البوسنة بالتحديد. وقد شهدت في ذلك الوقت كيف ناقشنا المناطق الآمنة في البوسنة وتوفير المزيد من الأغذية والمياه والنظافة العامة لسربرنيتسا وغيرها من المناطق الآمنة. وفي ذلك الوقت لم يتم نزع سلاح الناس، ولم تتخذ إجراءات سياسية وأمنية بموازاة العملية الإنسانية الكبيرة، وبعد ذلك، حدثت مأساة سربرنيتسا. فدعونا لا نكرر ذلك في المناطق التي تحدثت عنها. وعلينا أن نجد وسيلة لالتئام الجراح، لأننا نسلم بأننا اللزقة الموضوعية على الجراح لتضميدها.

وأود أن أختتم بنبرة متفائلة، فقد شهدت أفريقيا أيضا الكثير من ملامح التغيير الإيجابي في السنوات الأخيرة، كما لاحظ ممثل اليونان وآخرون. ونحن في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بصدد إنهاء عملنا في أنغولا وسيراليون، من بين عدد من المناطق. ونقوم حاليا بتخفيض عملياتنا تدريجيا في ليبيريا. وناقش نقل عملياتنا في بعض المناطق في جنوب السودان إلى زملائنا الإنمائيين في غضون العام القادم.